



# خريطة الخطاب الهجتهي حول العنف والهجال العام في مصر بعد 25 يناير

نظرة للدراسات النسوية  
أكتوبر 2013

### | عن نظرة للدراسات النسوية

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

### | عن برنامج العنف المجتمعي وسياسات الأمن البديل

يهدف إلى تطوير وصياغة سياسات عامة في الموضوع محل الدراسة مستندا إلى التجارب البديلة والمفاهيم الشعبية عن الأمن للأفراد وللمجتمعات، من منظور دراسات النوع الاجتماعي. وإلي إنتاج مجموعة من المفاهيم التشاركية والديمقراطية البديلة عن الأمن المجتمعي من منطلق الممارسات والمفاهيم المتداولة علي المستوى القاعدي.



### | فريق العمل

قامت ماسة أمير، الباحثة في برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، ومي عبد الرحيم، الباحثة في برنامج العنف المجتمعي وسياسات الأمن البديل، بالأعمال البحثية والتوثيقية للتقرير. وقام بول عمار، الباحث الرئيسي في برنامج العنف، وستيفاني جاسبي، منسقة برنامج العنف، ونهى رشدي، استشارية البرنامج، بتحرير التقرير. وقامت مزن حسن، مديرة نظرة للدراسات النسوية، بمراجعة التقرير.

### | بيانات الاتصال

info@nazra.org  
www.nazra.org

### | الملكية الفكرية

منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر – لغير الأغراض الربحية الإصدار 3.0.

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



### | أكتوبر 2013

## خريطة الخطاب المجتمعي حول العنف والمجال العام في مصر بعد 25 يناير

4	مقدمة
5	منهجية البحث
6	نظرة عامة حول الأحزاب المصرية التي تشكلت حديثا
6	1. حزب النور
7	2. حزب الحرية والعدالة
7	3. شباب الإخوان المسلمين
8	4. حزب التحرير
8	5. حزب التيار المصري
8	6. حزب المصريين الأحرار
9	7. حزب الوفد الجديد
9	8. حزب الدستور
10	9. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
10	10. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي
10	نتائج البحث
10	1. حزب النور
12	2. حزب الحرية والعدالة
13	3. شباب الإخوان المسلمون
14	4. حزب التحرير المصري
16	5. حزب التيار المصري
19	6. حزب المصريين الأحرار
22	7. حزب الوفد
23	8. حزب الدستور
25	9. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
29	10. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي
32	11. ناشط مدافع عن حرية الدين والمعتقد
36	خاتمة

## مقدمة

هذا التقرير دراسة أولية حول رؤى الأحزاب والمجموعات السياسية والحقوقية في مصر للعنف والأمن المجتمعي، وهو مبني على بحث مكتبي ومقابلات شخصية قامت بها الباحثتين مع ممثلي 9 أحزاب سياسية مختلفة مع مراعاة مختلف التوجهات السياسية، وخبير في السياسة المقارنة للشرق الأوسط عن شباب الإخوان المسلمين، وناشط مدافع عن حرية الدين والمعتقد، واثنين على مختلف قضايا العنف في المجتمع المصري في 2012. وتم جمع البيانات في هذا التقرير على مرحلتين، الأولى في الفترة ما بين يناير 2012 إلى أبريل 2012، والثانية في الفترة ما بين مايو 2013 إلى يونيو 2013.

يقدم التقرير وجهات نظر فصائل سياسية ليبرالية ويسارية ومنتمة إلى الإسلام السياسي، العينة التي تضمنها التقرير: حزب النور - حزب الحرية والعدالة - شباب الإخوان المسلمين - حزب التحرير - حزب التيار المصري - حزب المصريين الأحرار - حزب الوفد الجديد - حزب الدستور - الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي - حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

كان وقود ثورة 25 يناير 2011 التي نجحت في إسقاط رأس النظام السابق هو الظلم الذي استشرى وانعدام العدالة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الوحشية التي كانت تتسم بها قوات الشرطة في التعامل مع المواطنين. وفي خضم محاولات مصر لعبور المرحلة الانتقالية سعياً نحو الوصول للديموقراطية جاءت أغلب محاولات الإصلاح السياسي متمركزة حول قضايا مثل محاكمة النظام السابق على ما اقترفه من جرائم وكذلك إصلاح جهاز الشرطة وآليات تطبيق العدالة القانونية.

وقد بدأت إحدى المبادرات بالمساهمة في تحقيق هذا الهدف وهي مبادرة "شرطة لشعب مصر" والمبنية على مبادئ التطهير والمحاسبة والمراقبة<sup>1</sup>. وتتضمنت الإجراءات التي قدمتها المبادرة وقف أعضاء المجلس الأعلى للشرطة عن العمل وتحويلهم إلى المجلس الأعلى التأديبي من أجل التحقيق في مسئوليتهم القانونية عن استخدام العنف يومي 25 و28 يناير وغياب الأمن وفتح السجون؛ وإحالة ضباط الشرطة الذين تم إطلاق سراحهم بعد انقضاء مدة السجن في وزارة الداخلية إلى الاحتياط لكون ذلك في الصالح العام، وإطلاق قناة تواصل والإعلان عنها لاستقبال شكاوى المواطنين وتقارير عن الانتهاكات أو سوء المعاملة؛ وخلق آلية تسمح لممثلي المجتمع المدني دخول أقسام الشرطة دون إعلان مسبق. ويتضح من خلال الآليات التي تقدمها مبادرة شرطة لشعب مصر الرؤية المرتكزة على القانون للتغيير، لأن الاقتراحات تدور حول تقديم قوانين جديدة أو إصلاح الطرق القائمة كسبيل لإصلاح جهاز الشرطة بحيث يصبح جهازاً ملتزماً بمعايير حقوق الإنسان. وسوف يعيد الالتزام بالاقتراحات المقدمة من المبادرة ثقة المصريين في جهاز الشرطة والتي فقدت من فترة ليست بقصيرة<sup>2</sup> قبل ثورة 25 يناير.

<sup>1</sup> المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة (شرطة لشعب مصر) - الإصدار الرابع - يونيو 2013 - <http://www.policeforegypt.org/pdfs/version4.pdf>

<sup>2</sup> المرجع السابق ص 4.

يسعى هذا التقرير إلى سد الفجوة في الخطاب المرتكز على الجانب القانوني في "مصر ما بعد الثورة" من خلال توضيح خريطة الخطاب الخاصة بالأحزاب السياسية وخبراء السياسات حول الأمن والعنف والجريمة، وبالتالي طرح مختلف الاقتراحات والقناعات لدى عدد من الأحزاب والقوى السياسية والحقوقية في قضايا مثل: أسباب العنف المجتمعي - رؤية اتجاه العنف والأمن - التعامل مع هذه القضايا في مصر ما بعد الثورة.

منذ فبراير 2011 تأسس في مصر 50 حزبا تقريبا وهو ما يقارب ضعف عدد الأحزاب التي كانت قائمة خلال حكم مبارك، وهي تتضمن خمسة عشر حزبا (مايين أحزاب تصف نفسها بالليبرالية والوسطية) بالإضافة إلى الحزب الصوفي الإسلامي وعدد من الأحزاب والحركات الاشتراكية منهم: الحزب المصري المدني - الوحدة - حزب الحرية - حزب مصر القومي - وحزب تنمية مصر والتي تمثل كتلة حزبية أخرى تشكلت على أيدي أعضاء سابقين في الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان حاكما في السابق وتم حله في إبريل 2011. وفي هذا الإطار السياسي الجديد تم تصعيد الأحزاب السياسية كلاعب هام في بلد تسعى إلى الانتقال إلى الديمقراطية. وبالتالي يعد من الهام أن توضع خريطة لخطابهم حول الأمن المجتمعي والعنف في مصر ما بعد ثورة 25 يناير.

يسعى التقرير من خلال المقابلات مع ممثلين عن الأحزاب والمنظمات إلى التعرف على الفجوات و/ أو الجسور في الخطاب الذي يتبناه الأحزاب السياسية الجديدة في مصر.

## منهجية البحث

تم جمع البيانات في هذا التقرير من خلال البحث المكتبي والمقابلات التي قامت بها الباحثين على مرحلتين، الأولى في الفترة ما بين يناير 2012 إلى إبريل 2012، والثانية في الفترة ما بين مايو 2013 إلى يونيو 2013، من أجل تضمين أحزاب سياسية جديدة مثل حزب تيار المصري وحزب الوفد الجديد حزب الدستور، وتقييم أي تطورات محتملة في وجهات نظر الأحزاب السياسية السابقة عن العنف المجتمعي في ضوء الموقف السياسي والاجتماعي المتغير. المرحلة الثانية تضمنت أيضا أسئلة حول العنف على أساس النوع الاجتماعي والذي زادت حدته بشكل كبير وتنامت عدد الانتهاكات منذ نوفمبر 2012. بعض الأحزاب السياسية لم تكن متاحة في المرحلة الثانية من البحث، إما للانشغال أو لعدم الرغبة في المشاركة، مثل حزب الحرية والعدالة وحزب النور وشباب الإخوان المسلمين، وبالتبعية فإن النتائج بهذا التقرير لهذه الأحزاب تعتبر أقل تفصيلا ولا تشمل معلومات حول رؤيتهم عن أحداث العنف الجنسي.

اعتمدت المراحل الأولى لكتابة التقرير على البحث المكتبي لجمع المعلومات والخلفية المبدئية حول خطابات الأمن والعنف للأحزاب السياسية. وقد وفر البحث المكتبي بيانات أساسية نسبيا والتي لم تكن كافية لبناء تحليل لخطاب الأحزاب. إن الطبيعة الأولية للمعلومات التي تم جمعها من خلال البحث المكتبي لها عدة أسباب، من بينها حقيقة أن مع الظروف السياسية القائمة يكون التركيز في الخطاب على النظرة التقليدية لإصلاح القطاع الأمني وتحديرا إصلاح جهاز الشرطة وجهاز أمن الدولة. ولم يتضمن النقاش العنف المجتمعي في البرامج السياسية للأحزاب المتاحة على مواقعهم الإلكترونية الرسمية. وإذا وجدت عناوين مثل "رؤيتنا للأمن" يكون التركيز بشكل كبير على إصلاح الشرطة.

ولذلك أثبتت المقابلات أنها الطريقة الأفضل للوصول إلى موقف الأحزاب السياسية حول قضايا الأمن والعنف المجتمعي، حيث مكنت المقابلات الباحثين من التعرف على الطريقة التي يقترَب بها ممثلي الأحزاب من قضايا العنف والأمن والجريمة، أكثر من الطبيعة المبهمة للمعلومات التي تتاح من خلال البحث المكتبي.

وقد استخدمت مجموعة من الأسئلة خلال المقابلات في محاولة لنقل النقاش بعيداً عن موضوعات مثل إصلاح الشرطة، مثل:

- ما هي الممارسات الثقافية أو المجتمعية التي يمكن أن تقلل الجريمة وتزيد من الأمن والسلامة المجتمعية؟
- ما هي الأسباب الرئيسية وراء العنف المجتمعي؟
- ما هي السياسات التي ينظر فيها حزبك لتحسين السلامة المجتمعية ولتقليل العنف المجتمعي المصري؟
- هل تزايد العنف والنزاع المجتمعي منذ بداية ثورة 25 يناير؟ لماذا؟
- كيف يناقش حزبك مشاكل السلامة والعنف والجريمة في المناطق الحضرية في مصر منذ ثورة 25 يناير؟ ما هي أهم المشكلات الرئيسية قبل الثورة؟
- ما هي أسباب العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي؟ كيف يمكن معالجة هذه الأشكال من العنف وتقليلها؟
- ما هو موقفك من الممارسات الأمنية البديلة؟

لذا كانت نقطة ارتكاز الأسئلة هي التعرف على الجوانب المجتمعية للعنف في مصر، وفي بعض المقابلات كانت الإجابة على السؤال المتعلق بسياسات الحزب لزيادة الأمن وتقليل النزاع تدفع بالحوار نحو مسائل إصلاح الشرطة أو أحكام "عادلة" في القضايا المقامة ضد مبارك والقيادات الأخرى لنظامه، وفي هذه الحالة كان لزاماً أن يتكرر السؤال للتأكيد على العنف والنزاع المجتمعي.

## نظرة عامة حول الأحزاب المصرية التي تشكلت حديثاً

### 1. حزب النور

في عام 2011 تأسست سبعة أحزاب مرتبطة بالتيار السلفي من الإسلام السياسي، وهي تتضمن حزب البناء والتنمية الذي أسسته الجماعة الإسلامية - حزب الإصلاح - حزب النور - حزب العدالة - حزب الأصالة - حزب الفضيلة. وسيتم تحليل خطاب حزب النور في هذا التقرير.

تأسس حزب النور بعد ثورة 25 يناير وفاز بنسبة 27% من مقاعد البرلمان في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة<sup>3</sup>، ويعد هذا الحزب أكبر الأحزاب السلفية المشهورة. والسلفية هي منهج متشدد للإسلام يؤكد على تراث السلف كنماذج

<sup>3</sup> الانتخابات المصرية - النتائج الأولية (محدث) - 9 يناير 2011 - جدلية - [http://www.jadaliyya.com/pages/index/3331/egyptian-elections\\_preliminary-results\\_updated-](http://www.jadaliyya.com/pages/index/3331/egyptian-elections_preliminary-results_updated-)

للقوس الإسلامية التي يجب الاحتذاء بها، وحسبما صرح نادر بكار وهو المتحدث الرسمي باسم حزب النور، فإن حملة الحزب تحمل شعار يؤكد على "الهوية" ويعكس سبب وجود المساعي البرلمانية للكتلة الإسلامية وهو "تطبيق الشريعة بطريقة تدريجية تتناسب مع طبيعة المجتمع"<sup>4</sup>. ولا ينطبق تركيز الحزب على القيم الأخلاقية فقط على رؤية الحزب للأمن وإنما على رؤيته للنظام السياسي الذي يجب أن يتأسس. وطبقا لتصريحات عبد المنعم الشحات المتحدث الرسمي للدعوة السلفية، أكبر جماعة سلفية مصرية وهي التي أسست حزب النور، فإن الممارسات السياسية التي تستند على الشريعة الإسلامية ليست مكيفيلية، بل مبنية على الصدق والأمانة مع عدم تجاهل الحقائق العملية.<sup>5</sup>

## 2. حزب الحرية والعدالة

تأسس حزب الحرية والعدالة في عام 2011 كذراع سياسية للإخوان المسلمين، وقد كان رئيسه الأول هو د.محمد مرسي الرئيس المصري الذي تم عزله في 3 يوليو 2013 وتلاه د.سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب الذي تم حله في أكتوبر 2012. وفي الانتخابات البرلمانية في عام 2011، فاز حزب الحرية والعدالة بنسبة 47.2% من كل المقاعد في مجلس الشعب .

وطبقا لوليد شلبي المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين، يتشارك حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين في القيم الإسلامية ذاتها، والفرق يقع في مسائل تتعلق بالإدارة والتمويل، قائلا "سيساند كل منهما الآخر إذا لزم الأمر (...). سيتعاون كل من جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة في مناسبات محددة منها الانتخابات على سبيل المثال"<sup>6</sup>.

## 3. شباب الإخوان المسلمين

شكل مجموعة من الأعضاء الشبان في جماعة الإخوان المسلمين حركة باسم شباب إخوان المسلمين. وبينما تتمسك الحركة بأفكار تتفق مع تعاليم الإسلام، فهم يرون في أنفسهم بديلا لأحزاب مثل النور أو الحرية والعدالة الذين ينظر إليهم على أنهم متشددون لا يملكون رؤية حديثة للحكم.

ويعد شباب الإخوان الذين تشكلوا من شباب جماعة الإخوان المسلمين هم القطاع داخل الجماعة الذي ينادي بأهمية إصلاح المنظومة، ففي فبراير 2011 عبر ما يقرب من 2000 من الأعضاء الشباب في جماعة الإخوان المسلمين عن خبتهم للثورة أمام مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة، من أجل المطالبة بحل الهيئتين. ووفقا لشباب الجماعة فإن دور الجماعة يجب أن يدور حول الدعوة إلى تعاليم المؤسس حسن البنا، مهددين بأنه من إبريل 2011 سيلجأون إلى إجراءات تهدف إلى "تحديث" الجماعة وأنشطتها<sup>7</sup>، ولكن مثل هذا الاحتجاج لم يحدث.

<sup>4</sup> حزب النور: مرصد الانتخابات المصرية - 4 ديسمبر 2011 - الأهرام - <http://english.ahram.org.eg/News/26693.aspx>

<sup>5</sup> عبد الرحمن يوسف، قيادات النور تعرض البرنامج للحزب في مؤتمر بالإسكندرية: منافستنا للأحزاب الإسلامية "خلاف تنوع". ونمناك رؤية لرفع عوائد السياحة إلى 220 مليار دولار.. والدولة المدنية "لا دينية" - 27 أكتوبر 2011 - اليوم السابع - <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=521585&>

<sup>6</sup> حزب الحرية والعدالة - جدلية - <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3154/freedom-and-justice-party>.

<sup>7</sup> منير أديب، هاني الوزيري، شباب الإخوان يقرروا 17 مارس للثورة على قيادة الجماعة - اجيبت اندبندنت - 27 فبراير 2011 -

<http://www.egyptindependent.com/news/young-muslim-brothers-plan-17-march-revolt-against-group-leadership>

#### 4. حزب التحرير

بالرغم من أن حزب التحرير الذي تم إشهاره في 5 سبتمبر 2011 يوصف غالباً بكونه حزب صوفي مع الدعم الكبير الذي يحصل عليه من الطرق الصوفية مثل طرق الإبراهيمية في محافظة قنا<sup>8</sup>، إلا أن المتحدثين باسم الحزب من غير الصوفيين. ويصف زعيم الحزب إبراهيم زهران التحرير المصري بكونه "حزب مدني" يسعى إلى حرية وتنمية أكبر لكل المصريين<sup>9</sup>. علاوة على ذلك، فإن برنامج الحزب لا يعكس أي ميول دينية.

وحسب د. عصام محي الدين الأمين العام للحزب فإن الحزب ليس حزبا دينيا ولكن يمكن وصفه بأن لديه رؤى ليبرالية ومحافظة اجتماعيا. وفقا للدكتور عصام الحزب ليس حزبا صوفيا ولكنه حزب يتمسك بالقيم الصوفية لأن الصوفية ليست ديناً ولكنها نظاماً للمبادئ الأخلاقية. وبالرغم من اعتراف الحزب بأن السياسة والأخلاق لا يتفقان، أكد محي الدين أن المؤسسين يؤمنون بكونهم اتخذوا الخلفاء كمثل عليا لهم ومثلهم قرروا أن يدخلوا حقل السياسة ويحاولون بأفضل ما لديهم أن يطبقوا قيمهم الأخلاقية فيها، بهدف الرجوع إلى ما أسماه "الزمن الجميل". ومعنى هذه العبارة ما يستتبع من تفاصيل من التعديلات التي يود الحزب أن يراها تحدث وستفصل في الأقسام التالية من هذا التقرير.

#### 5. حزب التيار المصري

حزب التيار المصري أسسه في يونيو 2011 مجموعة من القادة والأعضاء المنشقين عن شباب جماعة الإخوان المسلمين الذين رفضوا الانضمام إلى حزب الحرية والعدالة. في 2011 اشتملت عضوية التيار على 5000 عضو 200 منهم انضموا سابقاً للإخوان لمسلمين<sup>10</sup>.

ينأى الحزب بنفسه بعيداً عن الجماعة معتبرها ذات فكر قديم وجامد. ويتبنى قيماً إسلامية، ولا يدعو إلى الحكم بالشرعية الإسلامية. وتحت شعار "حرية، بناء وريادة" يشجع الحزب على بناء دولة مدنية وحماية الحريات المدنية الشخصية. إسلام لطفي أحد الأعضاء المؤسسين عرف الحزب بأنه "حزب عملي براجماتي وغير أيديولوجي". ويؤكد الحزب على الهوية الإسلامية العربية الإفريقية لمصر<sup>11</sup>. وفي ضوء التطورات السياسية الأخيرة، توقع محللين أن الحزب سيواجه تحديات كبيرة نتيجة لخلفيته الإخوانية<sup>12</sup>.

#### 6. حزب المصريين الأحرار

تم تأسيس حزب المصريين الأحرار في 4 يوليو 2011. وحسب موقعه الإلكتروني فإن الحزب يهدف بشكل رئيسي إلى نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجعل مصر "بلداً تسوده الحقوق المدنية والمساواة في الواجبات، ويخلو من

<sup>8</sup> التحرير الصوفي أمام لجنة الأحزاب الثلاثة - 30 يوليو 2011 - الصوفي - <http://www.alsufi.net/page/details/id/1962>

<sup>9</sup> حزب التحرير المصري - جدلية - <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3501/egyptian-tahrir-party>

<sup>10</sup> حزب التيار المصري - مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - 2011 - <http://egyptelections.carnegieendowment.org/2011/09/21/al-tayar-al-masry-egyptian-current-party>

<sup>11</sup> حزب التيار المصري - جدلية - <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3156/egyptian-current-party>

<sup>12</sup> باسم صبري - 12 سبتمبر 2013 - <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/09/uncertain-fate-egypts-political-parties.html>



أشكال التمييز الديني أو الاجتماعي أو العرقي أو المبني على أساس النوع<sup>13</sup>. وقد توسع الحزب في عدد من المحافظات بضم حوالي 120000 عضواً من بينهم شخصيات عامة مثل الصحفي محمد سلماوي ورجل الأعمال خالد بشارة<sup>14</sup>، وقد ترشح الحزب تحت مظلة الكتلة المصرية (التي تضمنت حزب التجمع والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي) خلال انتخابات برلمان 2011 وحصل على 15 مقعد في برلمان مصر<sup>15</sup>. وبعد انتهاء الانتخابات البرلمانية أعلن الحزب انفصاله عن الكتلة المصرية<sup>16</sup>، وتظهر العديد من الادعاءات بأن الحزب لديه أغلبية مسيحية لم يتم تأكيدها. ووفقاً للموقف الإلكتروني يتبنى الحزب مبادئ الدولة المدنية والسوق الحرة مؤمناً أن الهدف هو زيادة الثروة القومية عوضاً عن إعادة تقسيمها بشكل متساو<sup>17</sup>.

## 7. حزب الوفد الجديد

هو حزب مصري ليبرالي التوجه وهو امتداد لحزب الوفد المصري القديم، وكان حزب الأغلبية قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952 والتي تحول بها نظام الحكم في مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وألغت الثورة في يناير 1953 الأحزاب السياسية المصرية، وحلت كل الأحزاب القائمة، وعاد الحزب إلى نشاطه السياسي سنة 1978 في عهد الرئيس محمد أنور السادات بعد سماحه للتعددية الحزبية، وذلك على يد فؤاد سراج الدين، وقد اتخذ الحزب لنفسه اسم حزب الوفد الجديد<sup>18</sup>.

ويسعى حزب الوفد لتوجيه النظام السياسي نحو اللامركزية من خلال تعزيز سلطات مؤسسات الحكم المحلية، وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إرساء المبادئ الليبرالية الجديدة الخاصة بتحرير الأسواق في إطار الحفاظ على دور الدولة التنظيمي، وعلى الجانب الاجتماعي فإن الحزب يدعم الحقوق الثقافية والدينية لكل المواطنين المصريين بغض النظر عن عرقهم أو مذهبهم أو جنسهم بل ويسعى الحزب لتعزيز انخراط المرأة بشكل كامل في الحياة العامة والتنمية الوطنية. والجدير بالذكر أن الحزب فاز بستة مقاعد في مجلس الشعب في انتخابات 2010 وبمقعد واحد في مجلس الشورى<sup>19</sup>.

## 8. حزب الدستور

تم تأسيسه على يد مجموعة من السياسيين على رأسهم الدكتور محمد البرادعي عام 2012، ويصف حزب الدستور أيديولوجيته بأنها "مصرية وتشمل الجميع"، نائياً بنفسه عن التقسيم بين الإسلاميين والعلمانيين، ومركزاً بدلاً من ذلك

<sup>13</sup> مبادئنا - المصريين الأحرار - <http://www.almasreyeenalahrrar.org/EgyptiansAbroad/OurPrinciples.aspx>

<sup>14</sup> المصريين الأحرار: مرصد الانتخابات المصرية - 18 نوفمبر 2011 - الأهرام <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/33/104/24944/Elections-Political-Parties/The-Free-Egyptians.aspx>

<sup>15</sup> المرجع السابق.

<sup>16</sup> حزب المصريين الأحرار يتخلى عن الكتلة المصرية - 17 يناير 2012 - إيجيبت انديبنندنت <http://www.egyptindependent.com/news/free-egyptians-party-quits-egyptian-bloc>

<sup>17</sup> برنامج الحزب: الفصل الثاني - المصريين الأحرار - <http://www.almasreyeenalahrrar.org/PartyProgram.aspx#ChapterTwo>

<sup>18</sup> الموقع الرسمي لحزب الوفد الجديد - <http://alwafdparty.org/details.aspx?id=1749>

<sup>19</sup> حزب الوفد الجديد - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي - 2011 - <http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/>

على قضايا تهم الناس وذات أولوية على مثل التعليم والرعاية الصحية والفقير<sup>20</sup>. ويسعى الحزب لإرساء مبادئ الديمقراطية والمواطنة والحوكمة الرشيدة مؤكداً على دور الحكومة في التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ويهدف لحماية الهوية والانفتاح على العالم<sup>21</sup>.

## 9. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

تأسس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي رسمياً في مارس 2011 من قبل مجموعة من السياسيين، كما يتضمن الحزب مجموعات تتبنى رؤية ليبرالية أو ديمقراطية اجتماعية بدأت نشاطها السياسي قبل الثورة<sup>22</sup>. ينادي الحزب بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية بينما يرى أن سياسات القطاع الخاص والسوق الحرة كأكثر الطرق كفاءة في تنظيم الاقتصاد، مع أهمية وجود تدبير لتدخل الدولة. وبينما يصر أعضاء الحزب على أنه ليس ليبرالياً أو يسارياً، فهم يؤكدون على أن الحزب تم تصميمه بناءً على نموذج الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الدول الإسكندنافية<sup>23</sup>. وينادي الحزب بترسيخ مفهوم الدولة المدنية الحديثة التي يعامل فيها جميع المواطنين بشكل متساو دون النظر إلى العرق أو الدين أو النوع<sup>24</sup>.

## 10. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

أول حزب يساري يشهر قانونياً بعد ثورة 25 يناير وتم تسجيله يوم 28 سبتمبر 2011. ويعلي حزب التحالف الشعبي من مبادئ دولة الرفاهة التي توفر التأمين الصحي المجاني والتعليم ويطالب بإنهاء مبادرات الخصخصة التي انطلقت تحت حكم مبارك. علاوة على ذلك، ينادي الحزب بإعادة بناء نظام التأمين الاجتماعي في مصر والمعاشات، مع الحفاظ على أن تكون برامج الضمان الاجتماعي تحت إدارة الهيئة القومية للمعاشات ويراقب عليها المستفيدون من هذه البرامج<sup>25</sup>.

## نتائج البحث

### 1. حزب النور

يركز الحزب على تبريرات أخلاقية للعنف والجريمة في ظل اعتقادهم بأن انهيار القيم الأخلاقية الإسلامية مسئول عن العنف المجتمعي، وفشل الأسرة والمؤسسات التعليمية في ترسيخ القيم الصحيحة داخل الأطفال أدى إلى خلق شعب تنقصه القيم الأخلاقية مما سهل الانحدار إلى الجريمة والعنف. وعلي الرغم من تركيز الحزب الأكبر على أنماط أخلاقية وجوانب هيكلية يتم الإشارة إليها مثل غياب حكم القانون وسياسات ساهمت في تكوين مدن مكتظة بالسكان مما

<sup>20</sup> مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي - <http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2012/11/01/>

<sup>21</sup> الموقع الرسمي لحزب الدستور - <http://www.aldostourparty.com>

<sup>22</sup> الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي - جدلية - <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3158/egyptian-social-democratic-party>

<sup>23</sup> مبادئ الحزب - الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي -

[http://www.egysdp.com/site/index.php?option=com\\_content&view=article&id=206&Itemid=30](http://www.egysdp.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=206&Itemid=30)

<sup>24</sup> المرجع السابق.

<sup>25</sup> الملامح العامة للبرنامج السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي - 3 مايو 2011 - <http://egyleftparty.org/?p=497>

يؤدي إلي ازدياد معدل العدوانية. وكذلك يتم تمرير تبريرات عقلانية لها أهميتها بعد الثورة علي وجه الأخص في ظل قيام بعض الأفراد باللجوء إلي الجرائم لزيادة مكاسبهم الاقتصادية الشخصية، ولكن التفسيرات الهيكلية والعقلانية لا يركز عليها في خطاب حزب النور.

وقد أكد المتحدث الرسمي باسم حزب النور يسري حماد خلال المقابلة على النزعة الأخلاقية التي تحكم معالجة الحزب لأمر مثل العنف والأمن، ويرى حماد أن العنف أصبح مشكلة متوطنة في المجتمع المصري، وله جذور في مصر قبل الثورة نتيجة لغياب النشأة التي تعني بالقيم الأخلاقية، وغياب هذه النشأة مسئولية الأسر التي أهملت أبنائها ولم تر الحاجة إلي ترسيخ قيم أخلاقية فيهم بالإضافة إلي تحميل اللوم علي المؤسسات التعليمية التي أهملت دورها ليس فقط في تعليم الطلبة، وإنما أيضا في تنشئتهم علي القيم السليمة. وهو يعزو سبب إهمال العائلات إلي الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يدفع الأهالي إلي الانشغال بجمع المال دون الاهتمام بتربية أبنائهم. وتؤثر الظروف الاقتصادية علي الأبناء حين يكبرون إذ يجد الشباب أنفسهم عاطلين عن العمل وبدون توجهات أخلاقية، ويجتمعون في أماكن تفتقر إلي الإشراف العائلي مثل المقاهي ومثل هذه الأماكن للتجمعات تعتبر بؤرة أساسية للجرائم، وكذلك فإنها تفتقر إلي أي شكل من الإشراف مما يمكن الشباب من تعاطي المخدرات بها مما يسهم بدوره في ارتفاع معدلات الجريمة. إن شمول العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل المرتبطة بالأخلاقيات ينعكس علي موقع الحزب الرسمي ويشمل تحت الجزء المسمى ببرنامج القطاع الأمني البطالة وجوانب اقتصادية أخرى، إلي جانب الإشارة إلي غياب الوعي الديني و الأخلاقي كأسباب للجريمة<sup>26</sup>.

وقد ذكر حماد عامل آخر للعنف المجتمعي وهو غياب نموذج يحتذي به كافة الشعب، وينسب هذا إلي الدولة نفسها التي حالت دون صعود أي رمز بعينه كان من الممكن أن يتخذه المصريين مثلا أعلى، ومن الجدير بالإشارة إن هؤلاء قد ضموا علماء الدين والدعاة الذين عمل نظام مبارك علي نبذهم من الساحة العامة.

وبالإشارة إلي الاعتبارات الهيكلية في معالجة انتشار العنف، فقد أعطي د. حماد مثلا بالمدن المكتظة بالسكان كعامل وراء ارتفاع معدلات الجريمة، إذ يرى أن التزاحم يزيد التوتر بين الأفراد، وأن الناس تصبح أقل تسامحا نتيجة لانعدام المساحات الشخصية بينهم مما يؤدي إلي العدوانية في تعاملاتهم. وقد ذكر حماد أن غياب حكم القانون هو أحد أسباب ارتفاع معدلات الجريمة، ولكنه في الوقت ذاته أكد علي أن احترام القانون لا يجب أن يختزل إلي تفادي العواقب القانونية في الحياة الدنيا مثل المجتمعات الغربية التي تحترم القانون لتفادي العواقب القانونية فقط.

ومن الواجب الإشارة إلي أن حماد قد ذكر أسباب فردية في انتشار العنف خلال مناقشته ظاهرة "البلطجية"، وفي هذه الحالة فإن العنف منذ اندلاع الثورة يرجع إلي أفراد استغلوا الفراغ الأمني في ظل غياب قوات الشرطة وحكم القانون لتحقيق مكاسب شخصية.

<sup>26</sup> برنامج قطاع الأمن - حزب النور - حاشية رقم 3.

وكما يتضح من السابق فإن سياسات حزب النور المتعلقة بالأمن لها طابع أخلاقي وتؤكد علي تعليم يتبع التعاليم الإسلامية، ومثل هذا التعليم سيتم الأخذ به من خلال النظام التعليمي الرسمي وكذلك من خلال المساجد ووسائل الإعلام. ويجب إطلاق حملات توعية بهدف تسخيرها لترسيخ هذه "القيم الأساسية"، وعلي سبيل المثال يمكن تعليق صور إعلانية تضم "مبادئ وأخلاق إسلامية" في محطات المترو والشوارع. وفي رأيه فإن جذب اهتمام الناس بمثل هذه الإعلانات عمل إيجابي ويفوق أهمية شغلهم بما أطلق عليه "تفاهات".

## 2. حزب الحرية والعدالة

في موقعهم الرسمي يركز حزب الحرية والعدالة على إصلاح جهاز الشرطة كمفتاح للأمن الذي هو "ضروري للحياة في حد ذاتها"<sup>27</sup>. ويرى برنامج الحزب أن الإصلاح ليس مقتصرًا علي الإصلاح "المادي" ولكنه يشمل الإصلاح الروحاني الذي يشمل "تطهير الأرواح والقلوب، وترويج المشاعر السامية، وتنقية السلوك من خلال الدعوة إلي الالتزام بالعبادة والأخلاق الحميدة والمؤانسة... من أجل صحة الضمائر... وبهذا نثري ونعزز قيمة فضيلة الروح والإطاحة بدوافع الشر"<sup>28</sup>. وعلي الرغم من اكتناف الغموض لفكرة "دوافع الشر"، فمن الممكن أن نستنتج أنها الدوافع التي تحرق القانون، والاعتقاد بأن البديل في التعامل مع من يرفضون الإصلاح الديني هو اللجوء إلي "التشريع وعقوبات تنظيمية من أجل تهذيبهم"<sup>29</sup>.

وفيما يؤمن الحزب بإعادة هيكلة النظام، فهذا التغيير يهدف إلي تدريب المواطن الأخلاقي والمتدين. ولذلك يفوق إصلاح البنية الأخلاقية أهمية إصلاح أنظمة الدولة. وقد صرح رجل الأعمال القيادي الإخواني حسن مالك أن السياسات الاقتصادية المتبعة في نظام مبارك كانت ذات أساس سليم، ولكن القضايا الأساسية كانت الفساد ومحاباة الأقارب التي أفسدت تطبيق سياسات كانت بالرغم من كل شيء سليمة<sup>30</sup>. إن الظلم ليس بمفسدة، ولكنه واقع من وقائع الحياة والسبيل التي خلق الله به العالم، ولذلك فإن دور الحزب يقع في تخفيف آثار مثل هذا الظلم وهذه الشكاوى، وليس القضاء عليهم بإصلاح النظام.

وبالأخذ في الاعتبار أن السياسات التي سوف ينتج عنها مجتمع أكثر تسامحًا لا تهدف إلي الاستتباك مع البنية، فإن خطاب السياسات له إحياءات أخلاقية بشكل أساسي. ولا تستهدف الإصلاحات البنوي بل يتم تفعيلها في الشارع وعلي أساس سياسات ذات طابع ديني. ومثال علي هذه السياسات تأسيس مجتمع تكافلي وليس مجتمع مدني الذي يعتبر نظام غربي. إن مثل هذا المجتمع الذي يقوم علي أسس إسلامية مثل دفع الزكاة والذي سيذهب لمدى أبعد أي ليس فقط في مساعدة المحتاجين بل في إدماجهم في المجتمع ككل، حيث أن هذا الإدماج سيحدث عندما يشعر الناس بإحساس التكافل في المجتمع الذي يقلل أفراده من ثرواتهم لمساعدة المحتاجين.

<sup>27</sup> حزب الحرية والعدالة - <http://www.fjponline.com/view.php?pid=1> ,

<sup>28</sup> المرجع السابق.

<sup>29</sup> المرجع السابق.

<sup>30</sup> رجل الأعمال المصري الإخواني: التصنيع مفتاح - 28 أكتوبر 2011 - الأهرام

### 3. شباب الإخوان المسلمون

وعن شباب الإخوان المسلمين فلم يتم التواصل معهم ولكن تمت المقابلة مع د. أشرف الشريف أستاذ السياسة المقارنة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعندهم قال أن شباب الإخوان يؤمنون بأن الأسباب وراء العنف والجريمة في مصر أسبابا اقتصادية، وتتجلى مظاهرها في الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي. بالرغم من أن تركيز الإخوان يقع على العوامل الهيكلية بشكل كبير، فعوامل الثقافة يمكن تحديدها أيضا. ويمكن ملاحظة العامل الثقافي في الاعتقاد بأن غياب ثقافة طاعة القانون، ويحل محلها ثقافة الفوضى والعشوائية، ممكن أن يكون سببا في تفسير العنف أيضا. وبهذا المعنى يمكن وصف جدال شباب الإخوان المرتبط بالأمن على أنها ثقافية، لأنها تعطي انطبعا أن العنف ينظر إليه في المجتمع المصري وفي ظل تطور ثقافة تفهم العنف على أنه حل لكل المشاكل التي لا حصر لها والتي لا توجد قنوات قانونية للتصدي لها. وفي ظل هذه الظروف يتم اللجوء إلى العنف وفي النهاية فإن ثقافة بأكملها تقدر العنف كوسيلة لتعبير الفرد عن ذاته وعن حاجاته تصبح مقبولة. سيعود للمجتمع المصري إحساسه بالأمن فقط تحت حكم القانون، بمعنى أن يؤمن المصري العادي أن القانون سيتم تطبيقه بغض النظر عن الظروف؛ ولكن الإخوان لم يتطور لديهم الحس بكيفية حدوث مثل هذا التغيير الثقافي، بل يقع التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة.

وحسب الدكتور أشرف الشريف، فإن الخطاب السياسي لشباب الإخوان يمكن وصفه كخطاب "يميني" يركز على الإصلاح المؤسسي. وبالتالي فإن التوزيع العادل للثروة والاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم وبناء الحكم السياسي واللامركزية تعد بعض الحلول لمشكلات الجريمة والعنف في المجتمع. وبهذا المعنى تعد مأسسة الديمقراطية أحد أهم الوسائل التي من خلالها يمكن توجيه العنف. وبالنسبة إلى التطبيق الحرفي لقوانين العقوبات المبنية على الشريعة، يركز شباب الإخوان على دور الاجتهاد ويعتبرون الشريعة نظام مرنا يستوعب عدة تفسيرات. وقد أكد الدكتور أشرف الشريف أن شباب الإخوان يؤمنون أن الصدام مع مراكز القوة للنظام السابق شيئا أساسيا للقضاء على الثقافة التي تعتمد على العنف لحل الشكاوى العامة.

وبالرجوع إلى العنف منذ الثورة يؤمن شباب الإخوان أنه تجسيد لمحاولات النظام السابق لإحياء نفسه من خلال الجهود لزعة استقرار مصر، وكان جانب هام من خطاب شباب الإخوان قبل انتخاب الرئيس هو انتقاد الطريق الذي اتخذه الإخوان المسلمون، تحديدا الطريق الذي لا يرى المحاولات التي قام بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة وآخرون ممن ينتمون للنظام السابق أن يوقفوا تقدم الثورة أملين أنهم -أي الإخوان المسلمين- في النهاية سيهيمنون من خلال السيطرة على الحكومة. لا يتسبب في العنف والجريمة "الطرف الثالث" المبهم الذي يقدمه المجلس الأعلى للقوات المسلحة كتبرير للعنف<sup>31</sup>، ولكن العنف الذي يضرب بجذوره في المشاكل الاقتصادية وغياب حكم القانون تزيد جرأته من خلال محاولات المجلس العسكري الحاكم وآخرين ممن ينتمون للنظام السابق أن ينشروا الفوضى من أجل وقف الثورة عن مسارها. وفي الوقت ذاته، يشارك الإخوان المسلمون في العملية السابق ذكرها من خلال الادعاء

<sup>31</sup> بعد أحداث ماسبيرو الدامية والتي نتج عنها مقتل 27 متظاهرا، قال رئيس الوزراء آنذاك عصام شرف في حديث تلفزيوني "عوضاً عن التحرك إلى الأمام لبناء دولة حديثة مبنية على أساس المبادئ الديمقراطية، نحن نعود للسعي وراء الاستقرار والبحث هم الأيدي الخفية سواء المحلية أو الأجنبية التي تعبت بأمن وسلامة الوطن". رشا صادق، *ابحثوا عن الأصابغ* - الأهرام ويكلي - <http://weekly.ahram.org.eg/2012/1082/sc102.htm>

بأنهم لا يرون ما يحدث، أملين في المكاسب الشخصية. وكان من المتوقع أن يرتفع معدل الجريمة والعنف بعد الثورة، بما أن لا المجلس الحاكم ولا المنظمة التي تستطيع لعب دورا كبيرا في إصلاح المجتمع - تحديدا الإخوان المسلمون - لديهم أي اكتراث بالصالح العام للمجتمع المصري.

#### 4. حزب التحرير المصري

يعد خطاب حزب التحرير مرتكزا بشكل كبير على التفسيرات الثقافية للعنف في المجتمع المصري. حتى حين ذكر الحزب الأسباب الهيكلية لصعود الجريمة والعنف مثل تدنى الأجور والفساد والأمية، وصفها كعامل ثانوي وأكد على أن تصور العنف والجريمة في المقام الأول نتيجة لتطلعات مادية مفرطة وتبني قيم أجنبية مستوردة من مختلف الثقافات في مناخ من الجهل بصحيح الدين والذي سمح بدوره بتوغل التطرف.

كما يحمل الحزب الدولة دورا هاما في تحسين أحوال المواطنين ورفع مستوى معيشة الفرد ومساهمته في اتخاذ القرار. هذا وقد رحب الحزب بالممارسات الأمنية البديلة في المجتمعات القبلية لما لها من خصوصية ثقافية وهوية خاصة مثل البدو والنوبة ويرى الحزب أن إنتاج تلك المجتمعات لأنظمتهم الأمنية يسهم في الحفاظ على هويتهم وحمايتهم من التغريب.

كما أكد الحزب على دور قيمي وثقافي على الدولة أن تلعبه لنشر القيم الغير مادية في المجتمع المصري ومساعدة الفرد على التخلص من التشويه الذي انتاب قيمه الثقافية المصرية التي كانت ثقافة اللاعنف من أهم سماتها. وفي ظل هذا الدور يسند الحزب للمرأة دورا تربويا محددًا في التهذيب الأخلاقي والروحي والاقتصادي لهذا المجتمع مؤكداً أن الأسرة هي نواة هذا المجتمع ونقطة يمكن الانطلاق منها لإصلاحه، وأن المرأة هي العضو الفاعل في قوام هذه الأسرة وعليها أن تقوم بدورها غير معنية بقضايا وحقوق شكلها وعى عام يتسم بالتغريب وأغرقها في معارك لا تتناسب مع طبيعتها ولا هويتها.

#### العنف المجتمعي

وحسب عصام محي الدين الأمين العام للحزب، يؤمن الحزب أن كل أمراض المجتمع المصري تعود إلى "الجهل"، بالرغم من أن المسببات وراء انتشار العنف لها طبيعة مادية، ولكن كلها يغذيها "جهل الشعب المصري".

وأضاف مع تفكك بنية الأسرة المصرية القوية، والوصول إلى شبكة الإنترنت والقنوات التلفزيونية الفضائية تعرض الأطفال "للتقافات الأجنبية" التي تتبنى القيم والانخراط في ممارسات غريبة على النظام المصري الأخلاقي الديني. وتشمل تعاطي الكحول، والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والنظرة المادية عموما والتطلعات لتغيير نمط الحياة. ولا تعتبر "الهجمة الثقافية الأجنبية" على المجتمع المصري -وفقا لعصام محيي الدين- منسوبة إلى الثقافات "الغريبة" فقط، ولكن أيضاً تشمل دول الخليج المجاورة العربية التي قامت بتصدير التطرف الديني إلى مصر. وقد سمح "جهل المصريين" للثقافة الإسلامية المعتدلة التي تعرفها أساسا بلادهم، لهم أن يقعوا فريسة لمثل هذه المفاهيم الخارجية عن الإسلام.

ومن المثير للاهتمام أن نذكر أن السكرتير العام للحزب عبر عن وعيه بالعلاقة بين الفقر والعنف والدور الفاشل للدولة في تحسين أحوال المواطنين. وان تلك العلاقات ساعدت الدولة المصرية إلى تناميها بتفسيرها على أنها الاعتقاد في ثقافة اللاعنف المصرية والتي تتبناها الطبقات الأكثر فقرا على حد زعمهم. وبعبارة أخرى، تفهم الاعتبارات الهيكلية كمحرضات لتثويبه القيم الثقافية، والتي بدورها هي المسئولة عن العنف إذا كانت أسباب العنف قبل الثورة مجموعة كبيرة من العوامل، جميعها تضرب بجذورها في الجهل، فقد ساءت الحالة بعد الثورة. ومع ازدياد المصاعب الاقتصادية منذ قيام الثورة، أدى الجهل إلى زيادة الممارسات العنيفة. وفقا لمحبي الدين، الجهل بما يشكل "العدالة" على سبيل المثال، أدى إلى دعوات بعض المجموعات لمنح الرئيس السابق محمد حسني مبارك العفو.

### **العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**

يرى محبي أن الإسلام يضع المرأة في مكانة خاصة وأن الدعوة إلى الإسلام قامت على أكتاف السيدات وأن المجتمع المصري الآن يواجه مشاكل عديدة سببها عدم الاهتمام بالمرأة وبالتالي عدم الاهتمام بدورها التربوي الذي هو عصب أي أمه لأنه يؤثر على الجيل ككل.

يرى الحزب أن مشكلة المرأة كامنة في المرأة نفسها وعدم وضوح أهداف حقيقية تسعى إليها، لذا فإنها تتحدث دوما عن حقوق لا تحل مشاكلها فعليا فلا المساواة مع الرجل ولا شغلها كافة المناصب هو حل مشاكلها الحقيقية. أكد محبي أيضا على دعم الحزب لاتفاقيات المرأة بيما لا يخالف الشريعة الإسلامية، في إطار إلزام المرأة والرجل بالإدراك الكامل لقدرات كل منهما واستهدافه استغلال تلك الطاقات الاستغلال الأمثل وهذا يعني أن ينجز كل فرد ما أوكل إليه، فعلى السيدة التي تريد أن تعمل أن تقدم للمجتمع أسرة ناجحة ومن ثم فعندما تكون مديرة فإنها ستقدم وحدة إدارية كاملة.

أكد محبي أيضا على أنه على المرأة المصرية أن تحافظ على هويتها ولا تذهب لارتداء هويات مستغربة وأن تدافع عن قضاياها الحقيقية. وفقا لمحبي، فإن الحزب يدعم نزول المرأة في الميدان وما يحدث للمرأة من عنف جنسي فهو مدبر من قبل قوى سياسية مصلحتها غياب المرأة عن الميدان.

### **الأمن والممارسات الأمنية البديلة**

يؤكد محبي على أن إمكانية القضاء على العنف تعتمد على القضاء على التهميش والإقصاء وإحداث حد أدنى من الإشباع المادي على أساس رفع مستوى معيشة الفرد أو حتى الإشباع المعنوي وإحساس المواطن بقدرته على التغيير ومشاركته في تغيير القرار .

ويناصر الحزب خلق الممارسات الأمنية البديلة في المجتمعات النائية ذات الطبيعة الخاصة مثل البدو والنوبة لأن لديهم أعراف وعادات تشكل نسق ثقافي خاص وهوية خاصة لا يمكن للدولة هدمها، وفقا لمحبي. وبشكل عام، يرى الحزب أن تعميم الممارسات الأمنية البديلة لا يمكن قبوله في مجتمع مثل مجتمعنا لأنه سيسوقها الجهل الديني من قبل

المتشددون الذين تعلموا الدين بسطحية وبمنهج وهابي في ظل ضعف الأزهر وعدم قدرته على القيام بدوره الوسطى العلمي.

وبالتالي، اقترح محيي الدين التأكيد السياسي على نشر القيم غير المادية في المجتمع المصري. على سبيل المثال، أكد محيي الدين أن المرأة مسئولة عن وضع المعايير فيما يتعلق بالتوقعات المناسبة للأسرة، مع الاعتراف بأن دور المرأة الرئيسي في إدارة الأسرة بحكمة. على سبيل المثال، يهتم حزب التحرير بتعزيز الاقتراب الاجتماعي-السياسي الذي يركز على دور الأسرة، وتحديد دور المرأة في "تهذيب" التوقعات الاقتصادية الغير واقعية بالإضافة إلى دور الدولة التي ينبغي أن تدير موارد البلاد بشكل متوازي، بدلا من النظر لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

## 5. حزب التيار المصري

وصف حزب التيار المصري نفسه بأنه "حزب عابر للأيدولوجيات" وعرض خطاب عن العنف المجتمعي في المناخ السياسي بعد الثورة حيث أنه يرى العنف متألق بين الاطراف السياسية المختلفة، لأن كل منهم يتصارع على السلطة ويلجأ في ذلك للتخوين والتشويه وتكفير الاخر، وقد أدى ذلك العنف الى إجهاض الثورة وشارك فيه المجلس العسكري والايوان المسلمين ومحمد مرسي.

وعلى الصعيد المجتمعي فسر التيار المصري العنف المجتمعي من المنظور البيئي الاجتماعي الذي جعل المجتمع المصري لا يميل للعنف حيث أن بيئته زراعية مستقرة ولكن الطرف الاقتصادي هو ما أدى به للعنف حيث أنه وضع على المواطن الكثير من الابعاء والضغط.

وقد أدان الحزب العنف الجنسي ضد المرأة وأرجعه الى سياق الوضع الاقتصادي المتردي الذي يقلل فرص الزواج.

وفيما يخص مشاركة المرأة المجتمعية فأبدى الحزب قبولا لكافة اتفاقيات حقوق الانسان بما فيها حقوق المرأة ولكن في حدود الشريعة الاسلامية التي توصي على حق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية في اطار من العادات والتقاليد والاخلاق التي تحميها.

كما استنكر الحزب تبني الدولة لمشاريع توعوية ضخمة لا تتناسب مع طبيعة المجتمع، ولا تحترم عاداته وتقاليدته وتتصادم مع شريعته الاسلامية وذكر الختان وتنظيم الاسرة كأمثلة، ورأى الحل في ضرورة احترام الاتفاقيات الدولية للخصوصية الثقافية للدول، والبحث عن حلول منبثقة من روح المجتمع فبدلا من تجريم الختان تقنينه، وبدلا من تبني مشروع تحديد النسل، تبني مشروع للاستفادة من الموارد البشرية.

وأكد الحزب على مسؤولية الدولة في حل القضية الامنية من خلال تبنيها لمشروع قومي واسع يهدف الى رفع مستوى المواطن اقتصاديا هذا المشروع تتكاتف فيه الجهود بين الدولة والاحزاب والافراد ويحمل في طياته إصلاح جهاز الشرطة بدءا من مجتمع الامناء.



ورحب الحزب بالاضراب كحق لكافة المواطنين وثقافة يجب أن يعمل على نشرها أى نظام سياسي ناضج ورفض انتاج المجتمع لأى ممارسات أمنية بديلة .

### العنف المجتمعي

يرى محمود عزت أحد مؤسسي التيار المصري أن المجتمع الآن ينتج أنواعا جديدة من العنف ذلك لأن الجميع كان في زجاجة مغلقة فتحتها الثورة المصرية فظن كل فرد في المجتمع أن له الدور الأكبر في الثورة وذهب لتشيويه وتجريح وسب وتخوين الآخر، وعليه فقد ظهر العنف بوجوه عدة أهمها السياسي من النظام للثوار ومن الثوار ضد النظام وهذا العنف نما في ثلاث مراحل، الأولى مع المجلس العسكري من عنف في 9 مارس و23 يوليو (أحداث العباسية) والمرحلة الثانية تسليم السلطة لمحمد مرسي والمرحلة الثالثة حكم الاخوان هذا الرفيق في الميدان الذي تخلى عن الثورة وعن مطالب الثوار وخيانة الثورة بكل وسائل السلطة والاعلام المحلى والمساجد فظهر العنف كأسلوب ومن امثلته البلاك بلوك.

ويحلل عزت العنف كظاهرة مجتمعية لها علاقة وثيقة بالبيئة ويرى أن قابلية الإنسان القادم من بيئة صحراوية لممارسة العنف تزيد عن بيئة زراعية أو ساحلية وهذا ما يؤكده الحديث الشريف ثلاث يذهبن الحزن الماء والخضرة والوجه الحسن لذلك فان المجتمعات العربية عموما قابلة للعنف نظرا لبيئتها الصحراوية أما المجتمع المصري أكثر سلمية ولكن الوضع الاقتصادي المتردى يزيد من معدل العنف لأن الزحام والطوابير والضغوط أصبحت في كل ممارساته اليومية، العيش وأنبوبة الغاز وغيرها وبالتالي يظل هذا الضغط ولا يسرب لا بالتنزة ولا بالترفيه ولا أي شئ وهذا الضغط لا يمكن أن ينتج أفراد قادرة على الإنتاج والبحث العلمي والعمل العام والعمل السياسي وهذا ما يفسر نجاح المصريين في الخارج.

### العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

التيار المصري يدعم كافة اتفاقيات حقوق الانسان بما في ذلك حقوق المرأة طالما في إطار الدين الاسلامي ويضرب عزت مثلا بموقفه المناهض للإجهاض لانه ليس حق المرأة ولكنه حق الله وحق الطفل ويضرب عزت مثلا آخر لاتفاقيات حقوق المرأة التي يراها مخالفة للدين بقضية منع الختان الذي يجب أن يقنن ولا يمنع ولكن يرجع لفتوى الطبيب.

ايضا يرى عزت من المشاريع الفاشلة التي تكلفت ملايين هو مشروع تنظيم الاسرة التي لو كنا استبدلناه بمشروع قومي كان يمكن استغلال الانفجار السكاني الى كنز من استغلال الموارد البشرية.

ويفسر عزت ظاهرة التحرش الجنسي بسبب الحالة الاقتصادية المتردية التي تقلل حالات الزواج والبعد عن القيم الدينية الإسلامية والمسيحية والدين مختلف هنا عن الاخلاق فيجب الاهتمام بالاخلاق، ايضا حالة الكبت داخل الرجال والنساء في المجتمع .

ويدعم التيار المصري مشاركة المرأة السياسية طالما في إطار الدين وداخل منظومة العادات والتقاليد ويعد هذا جزء من تفعيل دورها، وينتقد مفهوم الحرية من المنظور الليبرالي الذي "قفز عن مفاهيم الحرية عن عادات المجتمع المصري". فهو يدعم نزول المرأة للنظائر في ميدان التحرير ولكن يضع حدودا لوجود النساء في المجال العام بتأكيديه على "وجود بنت أو امرأة نائمة على الأرض وسط ثلاث شباب لاعلاقة له بالدين ولا الأخلاق".

وعن العنف الجنسي ضد المرأة فهي جريمة منظمة ساهم فيها خروج البلطجية وتحريضهم ضد الثوار والميدان وهذه من الأصل من النظام القديم ومن أعداء الثورة في النظام الحالي والفلول.

### الامن و الممارسات الأمنية البديلة

يؤكد عزت أن الأمن يتحقق إذا شعر الفرد بأنه آمن على نفسه وعلى ماله وعلى عرضه وعدم وجود تهديدات تهدد أي منهما وسيحدث الأمن حينما يشعر كل العاملين بالجهاز الأمني بمسئولية وقيمة عمله في المجتمع وهذا دور ثقافي ولكن في النهاية هو دور الدولة.

ويؤكد التيار المصري على مسئولية الدولة في القضية الأمنية وإيماننا بذلك، ولقد عارض الحزب طرح الإخوان المسلمين لإضافة مادة في دستور 2012 بصياغة "على الفرد والمجتمع حماية الأمن والأفراد". يرى التيار أن الأمن هو مسئولية الدولة وليست مسئولية المجتمع، وأنه على الدولة أن تقيم مشروع ثقافي قومي لعلاج كافة مشكلات مصر.

وقد طرح عزت حد الحرابية كممارسة باغية في ظل تقاعس الدولة عن مهامها في تحقيق الأمن، فهناك خلط بين حد السرقة وحد الحرابية، الأمر الذي يشير، وفقا لعزت، إلى وجود أزمة في الاجتهاد فيما لا يرد فيه نص، المشكلة التي تجلت وأصبحت مشكلة مع وجود حركات أصولية متطرفة تنتشر قراءة الشريعة من وجهة نظرها، في حين أن حد الحرابية أو حد السرقة يجب أن ينفذ القضاء إذا تم إدخاله في الدستور والقانون، وفقا لعزت.

كما يطرح عزت الإضراب كممارسة إيجابية يمارسها الناس للضغط على كل صاحب سلطة ويرى الإضراب حق مشروع على الحكومة الناضجة سياسيا أن تغذيه وتشجع عليه حيث أنها وسيلة شرعية وتبعد الناس عن العنف وهي عكس ما يشاع عنها أنها توقف عجلة الإنتاج لأنها ببساطة إذا كانت كذلك لتوقف اقتصاد أمريكا وأوروبا تماما.

وفي إطار طرح الحزب للإضراب كممارسة إيجابية يجب تغذيتها كونها تنأى بالفرد عن العنف، حيث ضرب عزت مثلا بإضراب أمناء الشرطة، الذي يؤيده بشدة، والذي ألزم الدولة بالاستجابة لمطالبهم. يرى عزت أيضا أن منظومة الأمن في مصر سيتم إصلاحها بإصلاح مجتمع الأمناء لأنهم الوحيدين في هيكلية الشرطة الغير مراقبين ورقابتهم ذاتية وإذا حصلوا على مرتبات مجزية وتمت معاملتهم بطريقة آدمية، سيتخلوا عن "البلطجة" وأخذ الرشوات، مع فرض نظام عادل يثيبهم ويعاقب من يخالف القانون.

## 6. حزب المصريين الأحرار

وفقا لما جاء في الموقع الرسمي لحزب المصريين الأحرار، فإن تركيز الحزب الأساسي يقع على قضايا الأمن القومي مثل علاقة مصر بإسرائيل والولايات المتحدة، وتخليص المنطقة من الأسلحة النووية، والعمل على التكامل السياسي والاقتصادي للعالم العربي<sup>32</sup>. وتمت الإشارة إلي الأمن فيما يتعلق بزيادة إحساس المواطنين بالأمن من خلال تمكينهم بالإدلاء بأصواتهم في مجالس محلية تعبر عن رغباتهم وتطلعاتهم. وهذا يتطلب التخلي عن النظام القديم الاستبدادي في صنع القرارات، وتقديم نظام يقوم على اللامركزية في صنع القرارات ويعالج احتياجات المواطنين بصفة مباشرة، وسيعزز أمن المواطنين عندما يتأسس نظام يقوم على فصل السلطات<sup>33</sup>.

وقدم الحزب العنف كأحد مفردات الثقافة المجتمعية التي يغذيها إيمان كل فرد بصحة معتقداته التي تصون له مصلحته الشخصية وإقصاء ما يخالف تلك المعتقدات مما أدى إلى هزيمة في القمع تقوم على السخرية من الآخر ومهاجمته واستبعاده، هذا القمع يخلق وجوه عدة للعنف ويفسر دوائر العنف الأسري والعنف السياسي والعنف في التربية، وفقا لعزت، الأمر الذي يجعل نشر ثقافة التقبل والسماحة حلا لا بد منه لتقليل العنف في ظل إصلاح أمني قائم على الدولة بالمشاركة مع الأفراد وفي ظل ثقة متبادلة بين الطرفين.

وعلى الرغم من تأكيد الحزب على المشاركة الشعبية في العملية الأمنية، إلا أنه حذر من قيام أنظمة أمنية بديلة تقوم على العنصرية والتطرف الديني.

كما أكد الحزب على دعم المرأة في المجال العام إيمانا بمبدأ العدالة ومناهضة التمييز وبناء الاختيارات على معيار الكفاءة وليس على معايير أخرى. ويرى في هذا الضمان الوحيد لمعالجة عيوب الثقافة الذكورية التي يراها الخطاب الرجعي الديني والأفلام الإباحية كمصدرين لتكوين الأدوار الاجتماعية والسلوك الجنسي بين الجنسين.

### العنف المجتمعي

تبين من خلال مقابلة مع المتحدث الرسمي باسم الحزب، أحمد خيرى، أن لديه رؤية مختلفة تماما فيما يتعلق بالأمن، إذ يعتقد أن العنف المجتمعي له أساس ثقافي، وعلي سبيل المثال إحدى الأسس الثقافية للعنف هي خاصية احتكار الحقيقة وهي صفة لا تتواجد فقط في الفصائل السياسية، بل تتواجد على مستوى المواطن، حيث أصبح كل مصري يؤمن أن معتقداته ورؤيته للعالم هي حقيقة مطلقة وفي مجتمع يصير أكثر راديكالية، ويعتقد خيرى أن هذا الاعتقاد يؤدي إلي صعود جذري في استخدام العنف إذ يعتقد الناس أن الذين لا يشاركونهم رؤيتهم للحقيقة يجب أن يتعلموها ولو اضطروا أن يلجأوا للعنف. إن العنف المجتمعي هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأسباب ومن ضمن هذه الأسباب اعتقاد البعض بضرورة فرض معتقداتهم وممارستهم على المجتمع، وهذا يجعلهم يلجأون للعنف من أجل تحقيق ذلك.

ويرى خيرى أن أحد عوامل انتشار العنف في المجتمع المصري هو عامل نفسي، وقد أكد خيرى عندما أشار إلي المفاهيم النفسية عن القمع أنه في ظل مجتمع تم قمعه لعدة عقود، فإن هذا القمع والظلم يترجمان إلي عنف إذ يقوم

<sup>32</sup> برنامج الحزب - الفصل الخامس - المصريين الأحرار - <http://www.almasreyeenalahrrar.org/PartyProgram.aspx#ChapterFive>

<sup>33</sup> المرجع السابق.

المقموعون بقمع غيرهم من خلال العنف والجرائم. ويقول خيرى إن سلسلة القمع قد بدأت في المجتمع المصري بداية من الرئيس الذي يقمع الشعب، ويجد هذا القمع صور أكثر شخصية في قمع المديرين لموظفيهم، وهذا ينعكس علي العائلات من قمع الزوج لزوجته التي تقوم بدورها بقمع أبنائها. وكل هذا ينتج عنه مجتمع يقوم فيه الأعلى منزلة بقمع الأدنى شأنًا، وهو نظام ديكتاتوري بطبيعته يصبح فيه العنف نتاج حتمي.

وبما أن مشاكل العنف والجرائم بطبيعتها ثقافية، وفقا لخيري، فإن السياسات التي تتعرض لها لا بد أن تكون طويلة الأجل، وعلي سبيل المثال لا بد أن يرسخ التعليم قيم تحث على السماحة والديمقراطية، إلي جانب إقامة "فعاليات ثقافية" تهدف إلى توعية المصريين أنه لا يوجد حقيقة مطلقة وأن كل المواضيع قابلة للجدل والنقاش. وعلي سبيل المثال، فإن مجتمعات أوروبا الشرقية استطاعت من خلال حملات تعليمية مشابهة أن تنتقل من العنف إلي السلمية والسماحة، وفقا لخيري. والخيار الوحيد المتاح على المدى القصير لضبط الجرائم هو من خلال التطبيق الصارم للقانون، وفي حالة تطبيقه سوف يكون مثبطاً للأفراد عن ارتكاب الجرائم.

ويضيف محمود سالم، العضو السابق باللجنة العليا للحزب، أن العنف كظاهرة له أشكال عدة منها العنف الاجتماعي ومن أمثلته العنف الأسري منها العنف الناتج عن التعصب ومنها العنف الجنسي وهو التعدي على الجسد سواء بالضرب أو التحرش ومنها العنف الطائفي ومنها العنف السياسي كضرب المتظاهرين ومنها إقصاء الفصائل المختلفة من اتخاذ القرار ومنها العنف في التربية كسب وضرب الاطفال.

ويرى سالم أن الجريمة اتجهت من العشوائية إلى التنظيم حيث ارتفعت نسبها وشكل تنظيمها وأسلوب تنفيذها، وبشكل عام فقد زادت نسب العنف الفردي اليومي الحياتي أى أن تعاملات الناس مع بعضها أكثر عنفا، وذلك لأنه لا يوجد سيادة للقانون ولا سيادة للسلطة ومساحة كبيرة من الحرية يخرج فيها كل الأمراض المجتمعية المسكوت عنها.

### **العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**

يؤمن الحزب بأن الاكفأ هو الذي يستحق ويؤمن بدور المرأة في الانتاج ويدعم كل الاتفاقيات التي تخص حقوق المرأة. ويرى سالم أن التحرش الجنسي هو سلوك ناتج عن ثقافة الشباب الجنسية التي تكونت من الأفلام الإباحية كمصدر للسلوك الجنسي والتي في النهاية تحول الإنسان لسادی وتمده بالمفاهيم الذكورية الخاطئة فتجعل المتحرش يشعر برجولته في حين أن التحرش لم يرضي غريزته. يعد الهوس الديني أيضا من تجليات العنف الجنسي، حيث وصل الأمر إلى الاعتقاد بأن جزء من الجهاد هو رمي النساء المتبرجات بمواد كيماوية تؤدي إلى التشويه، والذي يعد نفس المنطق الذي يلوم النساء على العنف الجنسي الواقع عليهن واعفاء المتحرش الذي يتصرف بناء على "غريزته".

ويؤكد سالم على أن الحزب، منذ نشأته، يدعم أى مبادرة من الدولة أو المجتمع المدني أو الأفراد في التصدي للعنف الذي تتعرض له المرأة من تحرش أو اغتصاب لأنه جزءاً أصيلاً من دعمه لوجود المرأة في المجال العام.

ويعتبر سالم أن العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة في الميدان من تحرش أو أعتصاب جماعي هو عنف سياسي يهدف إلي عقاب الثوار من قبل النظام فهو يجعل المرأة المغتصبة عبءة لكل المتظاهرين ليس النساء فقط بل ويدفع الرجال إلي منع النساء في نطاق أسرهم من المشاركة في الأحداث السياسية.

### الأمن والممارسات الأمنية البديلة

وأكد سالم على أن القضاء على العنف وتحقيق الامن غير مبنى فقط على التواجد الأمني في الشارع ولكن الأمن جزء منه سلامة القضاء، الأمان في المجال العام، سلامة الطرقات لكن في العموم المواطن سيشعر بالأمان حين يشعر أن الشرطة تركز على الجريمة وتصل لمرتكبيها، وهذا هو الحد الأدنى للشعور بالأمان.

والدليل على ذلك اختلاف شكل العنف ومضمونه من منطقة لأخرى فمثلا مصر الجديدة هي أكثر المناطق أمانا يحددها من الشمال المطار والكلية الحربية ومن الجنوب العباسية ووزارة الدفاع ومن الغرب القبة والالف مسكن، كل هذا يخلق قدرا من الامن، تواجدها لرجال الشرطة لحماية المباني والمؤسسات والسكان، إصلاح وتجديد لكافة الخدمات، تخطيط جيد يفصلها كمنطقة عن العشوائيات والاحياء الفقيرة.

أما المعادي والزمالك والمهندسين والدقي يحيطها العديد من "العشوائيات" وهذا في حد ذاته خطر كبير يجعلها مكان صالح للجرائم الفردية والعشوائية ومنها سرقات الشنط.

وبناء على تلك الحقائق من وجهة نظره فإن الحل الرئيسي للمشكلة الأمنية في القاهرة يكمن في الخروج خارج القاهرة لتخفيف الكثافة.

والممارسات الأمنية البديلة إيجابية إذا كانت تقوم على استخدام أدوات واستراتيجيات أمنية جديدة يكون المواطن جزء منها وجعله شريك في العملية البحثية ومدته بكل الحقائق أولا بأول بما لا يشكل عبئا عليه ويجعله واثقا في النظام الأمني وداعما له وهناك العديد من الأنظمة المجتمعية الأمنية منفاذة في أكثر من دولة يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها. أما إذا كانت تعنى أن يستقل المجتمع في إنتاج نظمه الأمنية فهذا هراء يؤدي بنا إلى ظواهر مجتمعية فاشية كحد الحراية مثلا والذي يعد كارثة تنتشر في المجتمع الجاهل في ظل سيطرة تيار ديني متطرف وجاهل يعطى للمواطن حق شرعي للانتقام الشرس والعنصري من كل ما يأذيه ودون نسبة لهذا العقاب.

ويجب مواجهة هذه الممارسات العنيفة بشكل رادع وسريع في ظل القانون وبالضبط من جهاز الأمن والعمل على توعية المواطنين بحد الحراية وقواعده الفقهية من مؤسسة مسئولة ورسمية وسطية مثل الأزهر الشريف. وتجرىم إقامته من قبل الأفراد وبيان قصره على القضاة الذين يستخدمون القوانين والدساتير وبالتالي الاستغناء عنه في ظل وجود القانون.

## 7. حزب الوفد

فسر خطاب حزب الوفد العنف باعتباره وليد لثقافة التعصب والعنصرية في المجتمع المصري والتي تغذت على يد فصيل الإسلام السياسي.

وأكد الحزب على إيمانه بدور المرأة مشيراً إلى تجربة الحزب ودعمه للمرأة الدائم سواء في برنامجه أو على قائمته الترشيحية، كما يعزو الحزب أعمال العنف الجنسي ضد المرأة إلى المرض النفسي الذي تكون لدى المجتمع بمشاركة الخطاب الديني الرجعي والخطاب السلعي الاتجاري بالنساء الذي يقدم من خلال الإعلام والسينما، وألزم الحزب الدولة بضرورة الردع القانوني لكافة أعمال العنف ضد المرأة.

ويرى الحزب أن حل مشكلة العنف مرهون بإصلاح هيكلية جهاز الشرطة متزامن مع برنامج مشترك يهدف إلى رفع الوعي لدى المواطن بهذه المشكلة مع وضع حلول مرتبطة بالوضع الاقتصادي المتردي. كما يؤكد على أن خلق المجتمع لأنظمة أمنية بديلة يعنى في طياته تنظيمات مسلحة تنشر الفوضى.

### العنف المجتمعي

يرى حزب الوفد أن العنف وليد ثقافة التعصب والعنصرية المنتشرة في المجتمع المصري والذي يجعل كل فرد فيه مؤمن بأن أفكاره وتوجهاته هي الأرجح على الإطلاق الأمر الذي ينطبق على رجل الشارع البسيط الذي أصبح متحزراً لجدل عنيف كلما ركب مواصلة عامة إلى رئيس الدولة الذي يخرج لمؤيديه ويخون ويرفض معارضييه.

وهو الأمر الذي يجعل العنف في تزايد مستمر سواء كان العنف السياسي وهو أن يستخدم النظام عمليات القمع والقتل والتعذيب أحياناً لقمع الثوار، أو العنف المجتمعي الذي يتشكل في جرائم الباطجة والسرققة والعنف ضد المرأة ... إلخ .

وقد أكد محمد عبدالله مسئول لجنة الشباب بحزب الوفد أن فصيل الإسلام السياسي أصبح نفسه منتج للعنف حيث أنه يسمح لجماعات تطلق على نفسها جماعات دينية والتي تبرر لنفسها استخدام العنف للحفاظ على الدين الذي هو في الحقيقة الحفاظ على المناصب، أيضاً دخول كميات كبيرة ومتطورة من السلاح من ليبيا ومن سيناء هذا السلاح لا يخدم سوى فصيله فقط.

### العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

يعرف عبدالله التحرش على أنه مرض نفسي يساعد على نشره إذا حملنا المسؤولية للمرأة وحدها، ولا يمكن إرجاع التحرش للفقر أو لعدم القدرة على الزواج والسبب الحقيقي للتحرش هو "الخطاب الديني من شيوخ الفضائيات الذين يرموا كل الذنب على المرأة ويبيح التحرش". أيضاً الإعلام والسينما التي تجعلان المتحرش بطل وتجعل التحرش جزء من اثبات الرجولية، وعلاج التحرش يكمن في الردع السريع والعقوبة التي قد تصل للسجن وتشجيع الإعلام للنساء على أخذ حقها وأن لا تتعامل مع التحرش باعتباره فضيحة بل هي جريمة يجب التعامل معها بالشكل القانوني والتوجه بالمتحرش للقسم.

وقد وضع الحزب مشروع قانون خاص بردع التحرش الجنسي وقدم للوزارات وللحكومة الموازية للحزب الحاكم.

والحزب أيضا يؤكد على مشاركة المرأة في المجال السياسي ويرى أن جرائم التحرش والاعتصاب في الميدان هي عمليات منظمة لا يمكن اتهام فصيل بذاته بتنظيمها ولكن فلنبحث عن صاحب المصلحة في تركيز الاعلام عن جرائم الاعتصاب فتمنع الآف المتظاهرات من النساء من النزول خوفا والهدف اقضاء المرأة عن الميدان.

### الامن والممارسات الامنية البديلة

ويرى عبدالله أن ارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع التواجد الأمني في الأماكن العشوائية، وإرساء العدالة بين أفراد الشعب، والتواجد الأمني في الشارع دون ذل المواطن ودون ضياع هيبة رجل الشرطة كلها عوامل أساسية لإنتاج الأمن والتقليل من حدة العنف.

ويطرح الحزب رؤية لإصلاح الجهاز الشرطي مبنية على أن تكون الشرطة لا تعمل لحماية النظام وتقمع المتظاهرين، ويجب إدخال مجموعة من خريجي كلية الحقوق لجهاز الشرطة حتى تستطيع تغطية كافة المناطق في مصر، إضافة إلي إقصاء الفاسدين دون الإقصاء الكامل لفئة أو التعميم في الحكم على فئة فليس كل من هم فوق الستين عاما فسدة ولا كل الضباط الشباب منضبطين.

وفي إطار عمل الحزب المباشر مع المجتمع فإنه يرى أن المجتمع عاجز عن انتاج نظام أمنى بديل وأنه بذلك ينتج أنظمة جديدة للفوضى وهذا ما رأيناه من حركة حازمون التي حملت السلاح وقدمت نفسها كبديل للشرطة وهذه كارثة لأنها جماعة مسلحة ليس لديها قانون تحكم به ولكن حكمها سيكون ذاتي وعنصري ويمكن تحويلهم لارهابيين.

وفي النهاية لا نرى أن المواطن مسئول عن الأمن الذي هو مسئولية الدولة بالأساس ولا يمكن رميها على كاهل المواطن الذي يدفع الضرائب لأمنه في الأساس، فهذا هو دور الدولة وعليها القيام به كاملا.

الحزب له أيديولوجية ليبرالية تدعم كل حقوق المرأة وتتبنى كل الاتفاقيات الداعمة لتلك الحقوق وضد تشويه النظام لتلك الاتفاقيات، فالحزب يؤمن أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة وهذه الاتفاقيات من صميم الشرع.

### 8. حزب الدستور

أشار خطاب حزب الدستور إلى الجذور الثقافية للعنف في المجتمع المصري وعرفه باعتباره ظاهرة تمارس في الشارع والبيت والمدرسة وليست وليدة تلك الفترة وليست مرتبطة بالثورة كما يحاول أن يلصقها بها المعادون لها، وحل حزب الدستور العنف في اطار الوضع الاقتصادي والتلوث البيئي والازدحام المروري وغيرها من المشاكل.

واستنكر الدستور العامل التربوي وذكورية الثقافة وأرجع إليهم العنف الجنسي ضد المرأة وذلك لانهما يثبتان معتقدات ترى المرأة الكائن الأضعف الذي يسهل إستضعافه وبالتالي ابداءه، لذا فإنه لا بد من الحل التوعوي.

واتخذ الحزب موقف مصادا من الممارسات الامنية البديلة حيث أنها ترفع من معدلات انتاج المجتمع للعنف، ويرى الدستور أن الحل الفعلي لمشاكل العنف هو ارساء العدالة في المجتمع والقضاء على التمييز.

### العنف المجتمعي

تري كريمة أبو النور مسئولة العضوية بحزب الدستور أن العنف مشكلة متأصلة في المجتمع المصري وذات جذور ثقافية وتربوية واجتماعية، وأن تسليط الضوء عليها والزعم بزيادة معدل الجريمة إنما هو جزء من خطاب اعلام الثورة المضادة من أجل ربط الفوضى بالثورة وانخفاض معدل الأمن بالاعتصامات والمظاهرات وهذه هي الطريقة التي تستخدمها الدولة لتعفي الداخلية من اللوم الموجه لها لتقاعسها عن القيام بدورها.

ويستهدف العنف فئات يعتبرها المجتمع في ثقافته مستضعفة ومنها النساء والأطفال والأقباط ويمارس العنف بوسائل عدة منها الإشارات البذيئة، الألفاظ النابية وإستخدام الجسم وحتى صوت (بوق) السيارة أصبح يستخدم للسب.

ويعد الفقر مشكلا لثقافات تأصل للعنف ويزيد من معدله مع تعرض الفرد للضغوط اليومية مثل الأزمة المرورية والطوابير والتلوث... الخ. وهذه المشاكل لها حلول فعالة موجودة في أبحاث ماجستير ودكتوراة وهي جاهزة للتنفيذ ولكنها تلقى تهميش من الدولة سواء من النظام السابق الذي لم يتعامل مع مشاكل المجتمع حتى مع النظام الحالي الذي زعم امتلاكه برنامج للنهضة وحل الازمات.

### العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

الحزب يدعم كافة الاتفاقيات الدولية طالما هي في مصلحة المجتمع وفي مصلحة المرأة، مدركا أن كل الفئات تتعرض للظلم ولكن المرأة بشكل خاص تتعرض لظلم أكبر، ومن أهم الأدلة على ذلك ما حدث في الدستور الذي غابت عنه المرأة، سواء في اللجنة التأسيسية التي كتبت الدستور أو حتى في الحقوق الدستورية نفسها بل أنه لم يحافظ على ما وصلت اليه من حقوق وانتقص منها.

ويستنكر الحزب العنف الجنسي ضد المرأة ويراه نتاج ثقافة متأصلة في التمييز ضد المرأة منذ التنشأة فتربى البنت على أن دورها هو تنظيف المنزل والولد دوره هو المذاكرة واللعب ولا عيب أبدا في أن يضرب الولد البنت كجزء من وصايته عليها، هذه الذكورية المكرسة تجعل المجتمع لا يعبأ بعقاب القائم بالعنف الجنسي ضد المرأة وبالتالي القضاء يخرج قوانين ضعيفة لانه لا يقدر القضية بمقدارها وبالتالي حل مشاكل التمييز في التربية من أوائل الجذور التي يجب التخلص منها في المجتمع. بالإضافة ايضا إلي التوجه الديني الذي يدين المرأة باسم الدين ويحرم على المرأة كل شئ ويتدخل في كل تفاصيل حياتها.

يرى الحزب أن نزول المرأة للميدان حق أصيل وله جذور تاريخية منذ صافية زغلول والمرأة هي طرف مهم بل وهام في الثورة لأن فساد النظام تتحمل أعباءه المرأة أكثر من الرجل لذا فهي تشارك دائما في الثورة على هذا النظام والثورة لم تكن ثورة رجال بل هي ثورة رجال ونساء معا.



العنف ضد المرأة في الميدان منظم حتى يقضي على وجود النساء في الميدان بتخويف الأمهات والبنات وإعطاء صورة سيئة لمن ينزلن الميدان ولا يمكن نسب هذا التنظيم لأحد بعينه طالما لم يوجد دلائل معلنه ولكن في العموم يمكن استشفاف الأمر من السؤال عن من له المصلحة في هدم الثورة وغياب المرأة من الميدان؟ ومن لديه سياق ايديولوجي لا يؤمن بوجود المرأة في الحياة السياسية؟.

### الامن والممارسات الامنية البديلة

يرى الحزب أن العدالة هي الضمانة الوحيدة التي تنتهي العنف والخوف، وأوضحت كريمة أبو النور، مسئولة العضوية بحزب الدستور، أن المقصود بالعدالة هو مفهومها العام بين المسلمين والمسيحيين وبين ضباط الشرطة والمواطن وبين الرجال والنساء. وقالت كريمة أن المجتمع قادر على انتاج ممارسات بديلة، والمثال على ذلك ظهور حد الحراية وتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهى مفاهيم سمعناها منذ أن أعتلى النظام الإسلامي الحكم وتلك الحوادث حدثت من أجل "جس نبض" الشارع المصري حول تقبله لوجهة نظر مجموعات الإسلام السياسي حول تطبيق الشريعة. كان يجب على النظام، وفقا لكريمة، أن يردع الجرائم بما أنه ولى الأمر وعصب الدولة ولكن النظام لم يردع القائمين بها والذي قام بالردع هو المجتمع نفسه ولم يساند المجتمع هذا التوجه والدليل خفوت تلك الأحداث من هذا النوع وأصبحت حالات فردية ولم تتحول لظاهرة.

اللجان الشعبية الذي أفرزها المجتمع للوقوف أمام البلطجية ولكنها كانت مؤقتة واختفت الآن الأمر الذي حجم من سلطاتها وأغلب الظن أنها لو كانت استمرت لانتجت عنف من نوع خاص، ذلك لأن الإنتاج المجتمعي لتلك الممارسات الأمنية سيوصلنا لقانون الغابة وليس له أى إيجابيات وسيكون تابع لهوى من ينفذ الممارسة والأمن ليس دور المجتمع ولكن هو دور الدولة.

### 9. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

أشار خطاب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي إلى أن دور الاستغلال الاقتصادي في تشكيل العنف ولويد التباين الكبير بين الافراد في القدرات الاقتصادية والذي يلعب دورا في إنتاج ممارسات عنيفة من شأنها زيادة حدة الصراع على الفرص الاقتصادية.

كما يربط الحزب العنف في علاقة طردية مع الكثافة السكانية العالية التي تشكل عبء على المساحة وتفتح الطريق أمام صراعات في معظمها عنيفة للوصول للاحتياجات اليومية.

ويؤكد الحزب على ضرورة تمكين المرأة في المجال العام ويراها الحل الوحيد لمحاربة الثقافة الذكورية والتي ترى أن المرأة مكانها البيت، كما يرحب الحزب بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ولكنه يؤكد على ضرورة استعداد المرأة للمواجهات العنيفة في الميدان.

وألزم الحزب الدولة حل المشكلة الامنية واصلاح جهاز الشرطة وتوقفها عن انتاج العنف في ادارتها للملف الامنى، الأمر الذي جعل الحزب يرفض انتاج المجتمع لممارسات أمنية بديلة غير متصورا نظام أمنى بديل قابل للاستمرارية ويتميز بالعدالة والحياد والموضوعية .

### العنف المجتمعي

بناء علي مقابلة مع محمد نعيم، عضو بالهيئة العليا للحزب، يرجح الحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي أن القضايا الأمنية متعلقة بأبعاد اجتماعية وأمنية وأن جذور العنف في المجتمع المصري واحد منها بنيوي في طبيعته، وهو التباين الكبير بين الأفراد والتباين في الشروط الاقتصادية والسلطة، حيث أن سياسة الدولة لعقود طويلة والتي انحازت لصالح فئة ضيقة علي حساب مصالح غالبية الشعب قد تركت هذه الغالبية تعاني الفقر، وقد رأوا أنهم جزء من نظام لا يعبأ بمصالحهم الاقتصادية، فلجأوا إلي الجريمة لتحسين حالتهم الاقتصادية وكوسيلة للانتقام من المجتمع الذي يشعرون فيه بالاغتراب. كما أن غياب حكم القانون قد رسخ لدى أفراد المجتمع المصري أن اللجوء إلي القوة لأخذ حقوقهم هي وسيلة يتقوا فيها تماما لأن الأجهزة الأمنية لن تقوم بها، وهذه العوامل تبدو مؤكدة في كثير من المواقف مثل قطع الطرق كنوع من المعارضة، واللجوء لهذه الأساليب ليس فقط كنتيجة للتأكد من أن أجهزة الدولة ستقف غير عابئة في وجه الظلم، وإنما أيضا نتيجة لشعور عميق بالعجز، فعلي سبيل المثال إذا لم يقم العمال بقطع أحد الطرق فإنهم يعرفون أنه لن تكون لديهم قدرة التفاوض مع أصحاب الشركات التي يعملون بها.

كما يرى نعيم أن الكثافة السكانية وعلاقتها بالمساحة عامل يتناسب طرديا مع نسبة انتاج العنف أي أنه كلما قلت المساحة وزاد عدد السكان فيها كلما كان ذلك سبب أدعى لوجود عنف لأنه يضع الأفراد دائما في صراع على الفرص بداية من الصراع على رغيف العيش إلي الصراع "على مكان لركن السيارة" مثلا.

ويجد نعيم أن غياب تحالف اجتماعي حاكم له منظومة أخلاقية ما بعيدة عن الدين والسياسة أمرا يزيد من معدلات العنف وذلك لوجود إنهيار أخلاقي في المجتمع ناتج من عدم تبنى الطبقات المهيمنة مشروع عام أخلاقي أو توعوي أو إقتصادي لرفع مستوى الطبقة الأكثر كثافة وذلك لأن الطبقة المهيمنة من أخط الطبقات في مصر يمكن وصفها بالبرجوازية الأنانية.

كما أكد نعيم أن الموقف بعد الثورة لم يختلف كثيراً عما قبلها، رغم اعتقاد الكثيرين بأن الأمور قد تفاقمت بالثورة، بل أن الثورة قد كشفت خطورة المشاكل في المجتمع المصري فقط. فالشرطة علي سبيل المثال لم تكن تؤدي عملها بكفاءة إطلاقا قبل الثورة وإنما كانت تؤديه من خلال "البلطجة" باستعمال العنف ضد المواطنين بدلا من القيام بإجراء تحريات دقيقة وعمل شرطي سليم، أي أن الثورة قد حطمت قدرة الشرطة علي اللجوء إلي البلطجة فقط بأن كشفت موقفهم المشفق.

يؤكد نعيم على ارتفاع معدل الجريمة في هذه الأونة لانتقاد الشرطة وسائل الردع القمعية القديمة، وذلك لأن الشرطة في مصر جزء من الجريمة وهذا ما يفسر علاقة المسجلين خطر بالقسم بالضباط يستخدمون المجرمين للكشف عن

مجرمين آخرين، وما حدث بعد الثورة إنهيار لهذا النظام القمعي والسيطرة الأمنية التي لم يكن إختصاصها فقط السيطرة على الجريمة بل وعليها فصل فئات اجتماعية عن أخرى وتنفيذ القانون بطريقة طبقية وإنتقائية لصالح قوى السلطة والمال، هذا الانهيار أدى إلي افتقاد الشرطة كل وسائل سيطرتها القديمة وأن حاولت تجد مواجهات من المجتمع ضدها لأنها فقدت إحترامها لوجود مفهوم شائع شعبي في الثقافة المصرية بأن الشرطة هي الحكومة.

وفقا لنعيم، تؤدي كمية السلاح التي تصل مصر من شتى حدودها، إلى مناخ يعطي للمجتمع مساحات للممارسات الحرة والتي هي ليست بالضرورة إيجابية قد تكون سلبية، مثل التحرش الجنسي. يعد الإحباط الذي أصاب الناس بعد ارتفاع الروح المعنوية وسقف التوقعات بعد الثورة عاملا اضافيا ساعد في اتجاه الجريمة من الفردية إلى المنظمة التي تتميز بالتخطيط والترتيب واستخدام أنواع مختلفة ومتقدمة من الاسلحة.

ويقسم نعيم العنف إلى العنف اللفظي وهو عبارة عن الإيذاء بالكلمات أو بنبرة الصوت والعنف البدني والذي يتمثل في الإيذاء الجنسي مثل التحرش والضرب والعنف المعنوي والذي يتمثل في قهر المواطن صحيا ونفسيا وبيئيا وعنف احتلال المساحة ويتمثل في أغتصاب الأراضي .

### **العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**

ومن الجدير بالملاحظة أن الحزب قد أشار إلى أن تواجد النساء في الشوارع يزيد الإحساس بالأمن حيث أنه يخلق توازن في بنية الجندر في الشوارع، الأمر الذي سيزيد إحساس الأمان لدى السيدات وبالتالي عندما تصبح أكثر أمانا للسيدات ستصبح أكثر أمانا للجميع حيث أن المشكلات المزمنة مثل التحرش الجنسي ستختفي وعلى إثر ذلك سيقبل العنف بصفة عامة، حيث أن مشكلة التحرش تسبب المواجهات العنيفة من السيدات المتحرش بهن وأحيانا من المارين بالطريق أيضا، ولأن الرجال في الشوارع يفوقون النساء عددا لكنهم دائما ما يكونون بارزين ليصبحوا هدفا سهلا للهجوم.

وأكد نعيم أن المجتمع في مصر مجتمع ذكوري يكره وجود النساء في المجال العام والنموذج المثالي المريح للمجتمع للمرأة هي أن تكون في البيت وهذا مفهوم في وعيه الجمعي منذ فترة. وهذا أيضا يفسر التحرش الجنسي والاعتصاب الواقع على المرأة بشكل فردي ويرى أن هناك تجاهل من السلطة، تحديدا تيار الإسلام السياسي، كوسيلة للضغط على المرأة واجبارها، دون الاعلان عن ذلك، على الاحتشام وارتداء الحجاب والنقاب لتحقيق أيولوجياته.

أما الجرائم الجماعية، وفقا لنعيم، فهي مدبرة من فصيل أو آخر لتعوق حركة الثوار وتمنع خروج المرأة للميدان وبذلك يتم التخلص من نصف الثوار، حيث تشكل النساء ربعهم والربع الآخر رجال انشغلوا في الدفاع عنهن.

وبالرغم من ذلك، يؤكد الحزب على أنه مع نزول النساء إلى الميدان والتمسك بحق المرأة في التظاهر طالما تأكدت من توفر حد أدنى من الأمان في مكان التظاهر، أما في حالة ادراك أن الصراع سيكون عنيفا أو مسلح فيجب وقتها تسليح النساء وتدريبهن حتى لا يكونوا عبء على الثوار أو يتم ابعادهن.

واسنادا لحقوق المرأة وإدراكا من الحزب لكل ما تتعرض له المرأة سواء على مستوى الشارع أو النظام السياسي فإن الحزب يؤكد على تبنيه شتى الإتفاقيات التي تتبنى مساواة المرأة مع الرجل والتمتع بكافة حقوقها.

### الامن والممارسات الامنية البديلة

ويقول نعيم أن الأمن مفهوم معقد جدا وذاتي ونسبي ومختلف بين الطبقات والنوع والجنس ويصف الدولة على أنها دولة تعد الطبقة الوسطى فيها منحسرة وغير مؤثرة وأغلبها من الفقراء وهناك قلة برجوازية تريد بشكل أو بآخر السيطرة على الدولة ولا يتحقق ذلك سوى بنظام قمعي أمني تابع لمصالحها وكان هذا حال جهاز الشرطة.

وفقا لنعيم، سيتحقق الأمن بتحقيق هيبة الدولة وإعادة تأهيل جهاز الشرطة وإحساس المجتمع بتواجد الشرطة وامتلاكها لأدوات ردع ولكن عادلة في تطبيق القوانين. وسيصل الفرد إلى هذه القناعة بهيبة الدولة حين تستطيع الدولة ان تعاقب وتضبط مجرمين وتجعلهم مثل لكل من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة.

ويطرح نعيم رؤية مبدئية لإصلاح الكيان الشرطي تبدأ من التدريب الجيد والتمتع باللياقة البدنية لعلاج مشكلة البطء، وتعيين مجموعة من الضباط الجدد من مناطق فقيرة ومهمشة لأنهم الوحيدين القادرين على ضبط المناطق التي سكنوا فيها، لأن في تعيين ضابط الشرطة من طبقة بعيدة كل البعد عن المجرمين يجعله فاشل في التعامل مع المجرمين ولا يجد سوى العنف ليؤدبهم.

يؤكد نعيم أيضا على أن الحزب يؤيد وجود شرطة نسائية ولكن ليس بمنحى رجعي أشبه بفكرة الفصل ليحقق ويفتش ويعنف النساء نساء مثلهن ولكن بشكل تقدمي في أن تساهم هذه الشرطة في كل أعمال الشرطة بداية من تنظيم المرور إلى اقتحام أوكار الجريمة وهذا سيساعد المجتمع في استيعاب المرأة كمالك للسلطة وكشريك في الحياة.

ويوضح نعيم أن الحزب لم يتناول برنامجا محدد للتعامل مع العنف ولكن وضع في برنامجه خطة لإصلاح الجهاز الشرطي وفي إطار ذلك يضع الحزب سياساته حول قضية العنف منطلقا من أساس السياسات الاقتصادية، حيث يؤمن الحزب بأنه بالتوزيع الأكثر عدلا للموارد سيتناقص الفقر حيث أنه من أكبر الدوافع المسببة للجريمة، وبالتالي فإن تقليله سيؤدي حتما إلى القضاء عليه أو علي الأقل سيؤدي إلى الحد من أهم الدوافع المسببة لها، فإذا أحس الناس في الشارع أنهم متشابهين سيسود الإحساس بالتضامن، حيث أن شعور الإحباط الذي يكنه البعض نحو من يبدو أفضل حالا منهم في الطريق سيخفي مما سينعكس بإحساس الأمان في الشارع.

أما السياسة الثانية، وفقا لنعيم، فتنصب في أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني حيث أنه حيوي لمجتمع أكثر أمانا، لأنه يوفر صمام الأمان أمام اندلاع العنف المجتمعي. وقد ضرب نعيم مثلا بالمشاجرات التي تنتشب في الأحياء الفقيرة التي بها حضور قوي للقوى السلفية مثل جمعية أنصار السنة المحمدية، وتتراوح هذه المشاحنات بين نزاع بسيط بين شخصين أو أكثر إلى مواجهات خطيرة بين عائلات بأكملها، وفي الغالب فإن المنظمات السلفية تتدخل لمنع تصاعد هذه النزاعات وهو دورا يؤديه بنجاح حيث أنهم متواجدون علي مستوي الأرض في هذه الأحياء ولديهم ثقة سكانها،

وفي هذه الحالة فإن تواجد منظمات المجتمع المدني الموثوق بها من الناس من الممكن أن يلعب دورا في زيادة الأمن المجتمعي دون الحاجة إلي سبيل قانوني أو أي تدخل من الدولة.

وفي حديث نعيم عن الممارسات الامنية البديلة، أكد في البداية أن العنف مرتبط بطبيعة المكان فالعنف يزيد في مناطق المجال العام التي لا يتواجد بها "كود أهلي" مثلا العباسية كل الجيران يعرفون بعضهم جيدا وهناك كود فعال يعمل على تقليل العنف عكس وسط البلد.

وانطلاقا من هنا، يرى الحزب أنه يمكن لأي مجتمع خلق ممارسات أمنية ونظام أمنى لذاته وأمثلة على ذلك شركات الأمن التي تحمي المدن الجديدة والأماكن المسورة ولكنها في النهاية غير فاعلة لأن في ظل الانفلات الأمنى ومجاورة هذه الاسوار لمناطق "عشوائية" ستقوم الأهالي باقتحام تلك الاسوار. وتعد من بين الأمثلة المختلفة هي الأحكام العرفية في سيناء وجلسات العرب في الصعيد والتمثيل بالمجرمين في الدلتا، كلها ممارسات بديله ولكنها تفتح الأبواب واسعة أمام مفاهيم العنصرية والطائفية في المجتمع. طرح نعيم مثال اخر وهو ما عرف إعلاميا بحد الحراية حيث لا يوجد وعي للمجتمع ما يسمى بحد الحراية اصلا. هذا المفهوم أفرزه الإعلام في إطار توريث النظام الاسلامي. أما هذه الأعمال من تعليق وقطع أيدي أو أذن هي ممارسات أنتجها المجتمع المصري منذ عصور الفراعنة للدفاع عن أرضه ولكي يبتعد للصوص عن قريته وتعد من الممارسات الأمنية البديلة والتي لا يمكن لوم المواطن على حماية نفسه بنفسه طالما النظام عاجز عن أمنه.

## 10. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

فسر خطاب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي العنف في ظل الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفاسدة وتبنى خطاب داعم للعشوائيات وضرورة الانهاء لكافة عمليات الاستغلال الاقتصادي لساكنيها. وفي هذا الاطار أدان الحزب الدولة وأجهزتها الأمنية التي تشارك في إنتاج العنف مع الطبقات الرأسمالية ضد الفقراء.

كما أكد الحزب على أن العنف ضد المرأة قضية ليست على أجندة الانظمة السياسية لا السابقة ولا اللاحقة ، ولهذا فإن النساء يجب أن يتخذن ردود فعل ضد الانتهاكات التي تحدث لهن على صعيدي الشارع والميدان.

كما أكد الحزب على أنه على الدولة تبنى مشروع قومي حقيقي تشارك فيه كافة منظمات المجتمع المدني من شأنه إعادة هيكلة النظام الاقتصادي وإرساء العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع والتصدى لكافة أعمال الفوضى التي ينتجها المجتمع في ظل الغياب الامنى.

## العنف المجتمعي

ويرى محمد عبده عضو اللجنة المركزية لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي أن العنف المجتمعي متعدد الأسباب، وكلها تتصل بأنظمة اقتصادية واجتماعية فاسدة ورثت من النظام السابق. والفقير هو قوة دافعة أساسية للعنف إذ عانى المصريون من الوقوع بصورة متزايدة تحت وطأة الظروف الاقتصادية التي جعلت خيار اللجوء إلي العنف متاح على

أمل الحصول علي أي ممتلكات أو موارد مادية. وقد ساهم فشل المؤسسات التعليمية في انتشار الجهل بين الشعب، وأيضا لعب الفقر والجهل دورا أساسيا في زيادة اللجوء إلي العنف.

ويعتقد الحزب أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المروعة قد أصابت الأفراد بحالة من اللامبالاة، مما دفعهم إلي الشعور بالاغتراب في مجتمع تزامن فيه فشل كافة محاولاتهم في تأمين معيشتهم؛ وخلوهم من شعور الفعل الجماعي ليس فقط في سعيهم للرزق، ولكن خلوهم أيضا من أي شعور بالانتماء لأي فعل أو تنظيم مجتمعي دفعهم إلي الإحساس بعدم وجود مغزى لحياتهم.

وأحد مظاهر الاغتراب الأخرى هي انتشار "العشوائيات"، وقد ساهمت زيادتها الجذرية في انتشار الشعور بالاغتراب من قبل سكانها. وقد شهدت أعداد العشوائيات زيادة وفقا لإحصائيات قام بها برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة من 174,1 في عام 2004 إلي 210,1 في عام 2006<sup>34</sup>. و تعتبر المعيشة في أحياء منحرفة هي الطريقة المثلى لدفع سكانها إلي الاعتقاد أنهم خارج نطاق المجتمع الطبيعي، وهذه النظرة إلي العالم من السهل أن تترجم إلي جرائم، إذ أن سكان العشوائيات لا تربطهم صلة ولو ضئيلة بمن يستهدفونهم أو بالمجتمع البديل الذي يعيش فيه سكان الأحياء "الطبيعية". ويعتقد عبده أن وجود العشوائيات وطرق معالجة هذه الظاهرة التي تلقي باللوم على سكان هذه المناطق وتلجأ للشرطة للتعامل معهم بشكل متكرر<sup>35</sup>، من العوامل التي ساهمت في خلق عالم بديل يشعر بالإحباط ناحية الآخرين الذين لا يسكنون في مثل هذا العالم. وقد ساهمت الدولة في خلق هذا الشعور بالاغتراب من خلال أدواتها الممثلة في جهاز الشرطة الذي يتعامل مع المواطنين بصفة مستمرة، وفي ظل الاستخدام الدائم للعنف من قبل الشرطة التي لعبت دورا في ترسيخ ثقافة العنف بالإضافة إلي ترسيخ الشعور لدي المصريين بعدم انتمائهم للدولة. وقد كرس عدم الشعور بالانتماء للدولة اللجوء إلي العنف والجرائم من أجل الدفاع عن النفس، فعلي سبيل المثال تقبل المصريون بصفة عامة عدم وجوب اللجوء إلي الشرطة نظرا لعدم كفاءتهم بالإضافة إلي احتمال تعرضهم للإذلال والتعذيب.

ساهمت العوامل المذكورة سابقا، وفقا لعبدة في اعتقاد الناس أن حياتهم تفتقر إلي معنى سامي، وهذا الاعتقاد دفعهم إلي اعتناق أيديولوجيات متطرفة دينيا وهي (أي هذه الأيديولوجيات) نتيجة وأرض خصبة لزراع العنف.

وتذكر إلهام عيادروس عضو اللجنة المركزية لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي أن الفترة مابعد الثورة وإلي الآن شهدت ارتفاعا في نسبة العنف حيث أن الافراد أصبحوا أكثر جرأة بمعناها الإيجابي والسلبي فأصبح الأفراد أكثر جرأة في الوصول لمطالبهم سواء بالتظاهر أو العنف أو الجريمة في ظل ضياع هيبة السلطة. ترجع إلهام ارتفاع نسبة

<sup>34</sup> القاهرة - مدينة في فترة انتقال - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - 2011.

<sup>35</sup> طالبت منظمة العفو الدولية نظام مبارك بشكل متكرر التوقف عن الإخلاء القسري لسكان العشوائيات والذي عادة ما يستتبعه استخدام القوة لجبرهم على إخلاء منازلهم. مصر: أوقفوا الإخلاء القسري وتشاوروا مع سكان العشوائيات لحل أزمة الإسكان - العفو الدولية، 23 أغسطس 2011 - <http://www.amnesty.org/en/news-and->

<http://www.amnesty.org/en/news-and-> updates/report/egypt-stop-forced-evictions-and-consult-slum-dwellers-resolve-housing-crisis

العنف أيضا إلى الإحباط وعدم الإحساس بفروق بين نظام مبارك ونظام مرسي، وارتفاع سقف التوقعات لدى المواطنين ثم الإحباط من غياب أى مشروع قومي لحل الازمة وعبور المحنة.

وأكدت عيداروس على تجلى نوعين من العنف هما العنف السياسي سواء من الدولة على الأفراد ومثال على ذلك ضرب المتظاهرين بالرصاص الحى وفض الاعتصامات بالقوة أو من الأفراد على الدولة مثل ضرب المتظاهرين لمبنى وزارة الداخلية وأفراد الأمن. أما النوع الثاني هو العنف المجتمعي وهو العنف الوليد لظروف المجتمع مثال إلي ذلك العنف الاقتصادي والذي يعد جزء من توازنات القوى بمعنى أن الأغنياء حين يقومون بأشكال معنوية غير ملموسة على الفقراء مثلا كالأعلانات عن الشاليهات والمدن الجديدة المصورة ومطاعم الأكل التى تعلن عن وجبة تساوى مرتب فقير فان ذلك يفتح مجالا للاستفزاز وينفس عنه الفقراء في صور عنف مادية مثل السرقة والقتل، أما العنف الطائفي والعنف ضد المرأة فهذا يرجع لتقافة في المجتمع ضد المرأة وضد أهل الأديان المختلفة.

### العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

أكد حزب التحالف الشعبي الاشتراكي دعمه لكل الاتفاقيات العالمية للمرأة وأنه ضد التحفظات التى تفرغ الاتفاقية من معناها ومع إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومع تطوير المنظومة التشريعية في مصر.

وترى عيداروس أن المرأة معنفة في بيتها وفي الشارع وفي الميدان وترى التحرش ظاهرة مركبة جدا والعنف الجنسي في الشارع يمارس بعنف في مصر بالذات عن دول أخرى وضع المرأة فيها أقل من مصر، الأمر الذس يرجع لغياب الردع ولميل الرجل في الثقافة المصرية للتخلص من المرأة في المجال العام وهذا العنف موجود منذ فترات طويلة ولكنه زاد بعد الثورة ولا يمكن حصر الأسباب في الطبقة ولا الفقر ولكن يجب العودة لجذوره في الثقافة.

وتؤكد عيداروس أن التحرش لن؟ ينتهى إلا بردود فعل عنيفة من النساء أنفسهن ومن ثقة النساء بأنفسهن ويجب دعم النساء اللاتي يقمن بإعلان شهادتهن واللجوء للشرطة إعلاميا وحقوقيا، أما عن دور النظام في حل المشكلة فلا نظام مبارك ولا نظام الإخوان المسلمين وضعوا القضية على الأجندة فالنظام القديم كان يستخدم العنف الجنسي ضد المتظاهرات لكسر عين المتظاهرين والمتظاهرات، أما النظام الإسلامي ينشر ثقافتة التى تقوم على لوم المرأة على الملابس، والكلام، وحتى على وجودها في الشارع ولن يتحرك في اتجاه معاكس لهذا لأن هذا هو التراث الذي يعمل على نشره منذ خمسين عاما.

وعلى مستوى الميدان ومشاركة المرأة في النظار، ترى عيداروس أن الدولة متخيلية عن دورها في التأمين، الأمر الذي لن يتم معالجتة إلا إذا تصالحت الدولة مع النساء وكانت النساء داعمة لموقف الدولة في ظل مجتمع يرفض مشاركة المرأة في الشارع السياسي.

ووفقا لإلهام، فإن ما حدث في الميدان من تحرش واغتصابات ليس بالضرورة كله مأجور ومنظم لأن المجتمع لا يخشى أن يمارس العنف ضد المرأة كجزء من إثبات رجولته في ظل غياب السلطة وتبرير الشيوخ للتحرش ولوم

المرأة. وتشير إلهام على أن المرأة هي أقل فئة يمكنها أخذ حقها في جرائم العنف الجنسي بسبب شيوع الجريمة وإعتبارها فضيحة ولأن من يدافع عنها ذكور كل همهم تخليص الضحية وليس معاقبة الجاني فنحن أمام مجتمع يقيم حد الحرابة على السرقة ويكتفي بتخليص الضحية في جرائم الاغتصاب والتحرش.

### الامن وممارسات الامنية البديلة

يرى حزب التحالف الشعبي الاشتراكي أن السياسات التي تهدف إلى ضبط معدلات الجريمة في المجتمع المصري لا بد أن تركز على إعادة هيكلة تامة للنظام الاقتصادي وتعمل على توزيع عادل للموارد وإصلاح النظام التعليمي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوجه اهتمام كبير إلى دعم المجتمع المدني لأن وجود منظمات مجتمع مدني فعالة سوف يقضي علي شعور الاغتراب تحديدا لدي الشباب من خلال إشراكهم في النشاط المجتمعي وما يترتب عليها من منافع.

وقد تم التأكيد على إشكالية العشوائيات من قبل عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث. وبالرغم من تأكيد عبده علي شعور الاغتراب الذي تنميه "العشوائيات" لدى سكانها، فقد فشل في تقديم حلول قصيرة الأجل لهذه المشكلة.

وفي رؤية عيداروس، فإن الأمن سيتحقق عبر تحقيق حد أدنى من التواجد الأمني في الشارع لرجال الشرطة مع الالتزام باحترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

وعن ممارسات الأمن البديلة، أكدت عيداروس على إمكانية المجتمع أن يضع ممارساته الأمنية ولكن لا ضمانه أن تكون تلك الممارسات عادلة وتراعي حقوق الانسان وموضوعية وحيادية وهذا ما أكده القضاء العرفي كممارسة بديلة والذي يتحول إلي إجحاف في حالة عدم التوازن الاجتماعي بين الطرفين فمثلا إذا كان الطرفين مسلم ومسيحي فيكون القضاء منصف للمسلم ومثلا إذا كانت إمراة فقيرة قد اغتصبت من ذو سلطة في القرية فيضيع حقها فهو قضاء قائم على التوازنات الاجتماعية.

يرى الحزب أيضا أن حوادث التمثيل بجثث الأفراد مرتكبي الجريمة في بعض القرى ليست لها علاقة بحد الحرابة لا شكلا ولا مضمونا، ولكنها وسيلة الشعب لردع المجرمين بدلا من الدولة التي توقفت أجهزتها الأمنية عن دورها في الردع. وفقا لإلهام، من الممكن استخدام هذه الممارسات البديلة في ترسيخ ايدولوجيات ما في المجتمع، حيث ضربت مثال أن يقدم الاسلامين بشرطة بديلة للمجتمع وأن يلزموا المرأة بالحجاب ويقرروا أنه لا حماية للمرأة من التحرش إن كانت غير محجبة أو بعد الساعة التاسعة.

### 11. ناشط مدافع عن حرية الدين والمعتقد

على الرغم من أنهم ليسوا منخرطين داخل حزب سياسي بحد ذاتهم، كان من المهم معرفة وجهات نظر النشاط والفاعلين في مجال حقوق الأقليات وحرية الدين والمعتقد حول العنف المجتمعي والأمن، حيث أن آرائهم ليست ممثلة رسميا. تم اجراء المقابلات مع إسحاق إبراهيم، الباحث في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والذي تتبع عن كثر السياسات المتعلقة بالأقباط ومشاكلهم بشكل عام، ووجد أن هناك انتقادات للمؤسسات القبطية.



ركز إسحاق بوضوح على العنف الطائفي باعتباره ممارسة مجتمعية بين الأفراد تغذيها أجهزة الدولة، حيث رأى أن حل مشكلة العنف المجتمعي تكمن في بناء نظام أمني عادل وقوي وقائم على سيادة القانون وعلى مسافة واحدة من المواطنين سواء كانوا رجالاً أو نساءً، مسلمين ومسيحيين.

وشدد إسحاق على أهمية التعامل مع قضايا العنف ضد النساء بشيء من الخصوصية في إطار يضمن للمرأة كرامتها وحمل الأمن مسئولية وضع نظام يحمي النساء من العنف الجنسي في الشارع ويسهل عليها إجراءات الإبلاغ عن الجريمة بلا أذى نفسي.

واتخذ إسحاق موقفاً معارضاً تجاه انتاج المجتمع نظام أمني بديل مؤكداً أن مثل هذه الانظمة لا يمكن أن تتخلص من العنصرية والطائفية كونها ثقافة أصيلة في المجتمع.

ولاحظ الباحثين غياب أي نقد للمؤسسات القبطية من خلال المقابلة مع إسحاق، حيث كان التركيز على العنف الطائفي الذي يتسم به المجتمع المصري. ولذلك فإن اهتمام شباب نشطاء حرية الدين منصب فقط على العنف الطائفي الذي ينبع من مجتمع طائفي يقوم بتحويل أي جدال بسيط بين مسلم وقبطي إلى أزمة طائفية، وفقاً لإسحاق. وبالرغم من وجود آثار للمؤسسة في خطاب إسحاق، يكمن في التركيز على قيام مؤسسات الدولة بلعب دور في إشعال نار العنف الطائفي بفشلها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي الجرائم، يبقى التركيز على الثقافة كسبب جذري للعنف الطائفي والجرائم.

### **العنف المجتمعي**

وقد اتضح من خلال مقابلة إسحاق أن الأسباب التي يرجع إليها العنف الطائفي الممارس ضد الأقباط ليست فقط غياب دولة القانون ولكن وجود ثقافة تؤدي إلى تحول أي مجادلات بين مسلم ومسيحي إلى أزمة طائفية. على سبيل المثال، قد تأخذ مشاجرة عابرة ملامح طائفية لو أن أطراف المشاجرة ينتمون إلى أديان مختلفة، وفي مثل هذا السياق، فإن تورط أي مسلمين إلى جانب المسلم الذي هو طرف في المشاجرة وقيام المسيحيين بعمل مشابه كفيلاً بتصعيد أي مسألة ثانوية إلى أزمة طائفية.

ويعد الهجوم الذي شن على كنيسة مارجرجس في محافظة أسوان مثالاً على تلك الأزمات، وفقاً لإسحاق، حيث تظاهر عدد من المحتجين ضد الإصلاحات التي كانت تتم في الكنيسة قبل قيام الجماهير بإشعالها. وبعد إبلاغ الشرطة للتوصل إلى حل للمسألة، حاولوا التفاوض مع المعارضين من سكان القرية، وعلى الرغم من صدور إذن رسمي للقيام بالتصليحات، اتفق سكان القرية المسلمون على السماح بإكمال أعمال التصليحات بعد تحقيق أربعة شروط من بينها قيام الكنيسة بهدم قببتها وعدم تعليق صلبان على الواجهة الخارجية للكنيسة، وبعد أن تم التوصل إلى اتفاق حقق رغبات سكان القرية المسلمين، فيما عدا شرطاً واحداً وهو احتفاظ الكنيسة بقبتها، تم الهجوم على الكنيسة يوم 30 سبتمبر

2011 والذي تم خلالها إزالة القبة وحرق مكتبة الكنيسة وامتدت النيران إلى ثلاثة منازل لأسر قبطية تعيش على مقربة من الكنيسة<sup>36</sup>.

وقد قدم إسحاق نماذج أخرى وهي الجرائم اليومية التي تكمن وراء ثقافة العنف الطائفية والتي انتشرت في مصر في أعقاب الثورة، وفي رأي إسحاق، فإن عمليات الخطف والقيام بالسطو على المتاجر التي يعاني منها جميع المصريين يتم تضخيمها بالنسبة للمسيحيين نظرا لمنطق سهولة الحصول على فدية لو أن المخطوف من عائلة قبطية، وهذا المنطق ينبع من سببين أولهما الاعتقاد بأن الأقباط يفوقون المسلمين ثراء، وثانيا الاعتقاد برضوخ المسيحيين بسهولة للمجرمين والإذعان لمطالبهم دون مقاومة نظرا لرؤيتهم كمستضعفين، والاعتقاد في استحالة استخدامهم للأسلحة حتى لو توفرت لديهم لما قد ينتج عنه من تداعيات كارثية لو أن القتل مسلم علي سبيل المثال.

وفي تقييم إسحاق للحالة الأمنية، رأى أنها تزداد سوءا وتزداد نسبة العنف كما ونوعا وترفع الداخلية أيديها عن تنفيذ القانون يوما بعد يوم حتى أن أحكام القضاء لصالح المعتدى عليهم لا تنفذ لأن الداخلية تخازلت عن دورها.

وقد أكد إسحاق على استمرار العنف الطائفي الذي سبق، مشيرا إلى ظهور عنف سماه بعنف الأيديولوجيات وممثل في أحداث عنف لمجرد أن طرف لم يوافق على سلوك طرف آخر ومثال عالي ذلك قتل شخص بالإسماعيلية لأنه كان يمشي بالشارع ماسكا يد خطيبته وقد أعيدت نفس الجريمة في الشرقية وفي المنيا تم منع فرح لأنه حفل موسيقي. وهذه أشكال تؤكد زيادة العنف المجتمعي وتكريسه وتعدد أسبابه إضافة إلى ضعف دور الدولة على مستوى المؤسسات الأمنية وهي الداخلية ودورها إشعار المواطن بالأمن الوقائي وهذا يتمثل في منعها وقوع الجريمة وأيضا ملاحقة المجرمين والقبض عليهم وتسليمهم للنيابة التي تحكم عليهم وفقا للقانون وهذا هو المستوى الثاني لدور الدولة في الأمن.

وفي العموم أكد إسحاق على ازدياد أنواع من العنف اللفظي بين الأفراد سواء بالعصبية أو السباب والعنف بالتعصب للأراء وظن البعض بامتلاك الحقيقة ودعوة الآخرين للتبعية، والعنف بالتعدي على المساحة ومثال على ذلك من يقوم بإقامة فرح في الشارع ويستدعى السماعات ويوزع الخمر والمخدرات.

ويقسم إسحاق أسباب العنف إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، والمباشرة منها انتشار السلاح و تعامل الداخلية مع الأمن باعتباره حكر على طبقات ومؤسسات بعينها ومثال على ذلك تراجع دور الداخلية على كافة الأصعدة منذ الثورة فيما عدا حماية السلطة والمنشآت العامة والشركات الكبرى والسفارات.

أما الأسباب الغير المباشرة، وفقا لإسحاق، تكمن في غياب العدالة والمساواة وعدم وجود حد أدنى للاجور والقضاء غير منصف ومع تلك الظروف يصعب تقليل مستوى العنف لأن العنف أصبح وسيلة لتكوين الثروة وأخذ الحق والثقافة حيث أن المكان ينتج نوع مختلف من العنف مثلا في الصعيد تنتشر جرائم الخطف والثأر والعنف الطائفي أما

<sup>36</sup> شيري الجرجاوي - دافع لغضب الأقباط: كنيسة المرناب نموذجا - الأهرام الإلكتروني - 11 أكتوبر 2011

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/23839/Egypt/Politics-/Trigger-for-Copts-anger-Chronicles-of-a-church-bur.aspx>

في سيناء ومطروح والوادي الجديد فالعنف له علاقة بذاتية وعنصرية القضاء العرفي ومؤسسات الدولة البديلة أيضا في العشوائيات فينتجى فيه العنف ضد المرأة. وفي النهاية، فإن العنف يقل ويختفي في الأماكن التي تحوي مباني مهمة وسفارات مثل جاردن سيتي والزمالك والمعادي يليها في الأمن الاحياء المصورة، وفقا لإسحاق.

وركز إسحاق على أن التخلص من العنف، وبالذات العنف الطائفي وزيادة إحساس الأمن لدى المصريين، سيأتي من تطبيق القانون بحزم دون أخذ عقيدة الجاني والمجني عليه في الاعتبار. وسيغدو المجتمع المصري آمنا لو تأكد المسلمون والمسيحيون من أن عقيدتهم لن تحميهم أو تحرمهم من حقوقهم.

### العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

دعم إسحاق كافة الاتفاقيات التي تسعى إلى تحقيق المساواة للمرأة وينتقد النظرة الرجعية للقوى الإسلامية لتلك الاتفاقيات والقوانين التي ترى أنها قوانين علمانية ومن سوزان مبارك في حين أنها كانت حقوق ناضلت من أجلها الكثير من النساء والمنظمات النسوية فتحوّلت المطالبة بالحقوق إلى دفاع عن ما أحرزته المرأة في السنوات السابقة.

وعن جرائم العنف الجنسي، يرى إسحاق أن الدولة هي التي تساعد على نشرها لأنها متباطئة في سن قوانين واضحة وواقعية للتعامل مع الظاهرة وردعها وتدريب وكلاء النيابة لإيجاد طريقة ما يمكنهم من خلالها التحقيق في الحادثة دون فضح المجني عليها.

ويعد التحرش الجنسي، وفقا لإسحاق، مشكلة تحتاج للردع القانوني ورأى أن أساسها الفصل بين الجنسين، الأمر الذي يؤدي إلى الكبت ومن ثم الجهل بالجنس الآخر، كل هذا في ظل نسق إعلامي يستخدم المرأة للدعاية والاعلان وسلعة ونظام ديني يقدم المرأة كوعاء للجنس وقيم متأصلة في الثقافة المصرية منها لوم الضحية.

يؤكد إسحاق على الحق في التظاهر للمرأة وعلى أن جرائم العنف الجنسي جزء من خطة هدفها غياب المرأة عن الميدان، الخطة التي يرى أن جزء منها منظم من تيار يؤمن بالمرأة كوعاء للجنس، ومثال لذلك الشيخ الحويني الذي يرى أن حل مشكلة مصر يكمن في غزو مصر ومحاربة شعبها الكافر وسب نساءها وأخذ منهم جوارى وبيع مالا نحتاجه وهذه هي العقلية التي تربي الخطاب الديني. ويكمن العامل الثاني الذي يساهم في انتشار العنف الجنسي ضد المرأة، وفقا لإسحاق، في الخطاب السياسي الذي يشجع على ارتكاب العنف في الميدان ضد المرأة، وجزءا اخر منها مجتمعا تربي على افكار ذكورية لاتؤمن بحرية المرأة ولا المساواة بينها وبين الرجال.

### الأمن الممارسات الامنية البديلة

وفي الحديث عن دور المجتمع في إنتاج ممارسات أمنية بديلة، رفض إسحاق فكرة إنتاج المجتمع للأمن، غير متصورا نظام أمنى بديل عادل وموضوعي ويخضع للقانون ولا يرجع إلى السلطة وتوازنات القوة .

وأكد إسحاق على أن الأمن مسئولية الدولة وعلى الدولة أن تصلح الفساد داخل الشرطة وأن تعود لتخصصها في الأمن وإلا سنكون أمام ممارسات فوضوية مثل حد الحراية والتي تعد ظاهرة لتطبيق العدل المجتمعي الغير منظم الذي لا يخضع ابدا لأقل شروط العقوبة وهي تناسب العقاب مع الجريمة وعدم ايداء الكرامة الانسانية.

ففي حين توجه المجتمع الحقوقي لوقف عقوبة الإعدام، يتم تطبيق حد الحربة بالقتل والتمثيل بالجنث وقطع الاعضاء. ويرى إسحاق أن هذه العقوبات تخطتها البشرية لأنه لا يمكن الرجوع فيها وتقوم على فضح المخطئ طوال حياته لأنه لن يجد عمل آخر في ظل قطع اليد، حيث يتسبب تنفيذ الحكم في عاهة مستديمة. يعد من قصور حد حد الحراية أيضا أنه يقام على خمس جرائم ولا يمكن تطبيقه على جرائم أنتجها الزمن، مثلالجرائم الالكترونية، والنصب، وتزوير الأموال.

وعلى الجانب الآخر، يؤكد إسحاق على دور الأفراد في الضغط للحصول على حقوقهم ويرى أن الإضراب خير وسيلة لذلك حيث أنه حق لكل مواطن وهو أداء للمطالبة المشروعة بحقوق المضربين في ظل صمت المسؤولين وهو طريقة فعالة، خاصة في حالات مثل حالة العمال، حيث يرى إسحاق أنهم مهمشين وغير حاصلين على حقوقهم ولا يسمع لهم ولا تنفذ مطالبهم الا اذا اضربوا وقاموا بلي ذراع الدولة ووقفوا العمل أو أوقفوا طريق فتبدأ الدولة في الإنتباه لأصواتهم، الضغط الذي نجح في حالة اعتصام سائقي الاتوبيس، على سبيل المثال.

## خاتمة

إن النتائج المذكورة سابقا توضح الأسباب المبهمة وغير الواضحة التي أدلت بها الأحزاب الجديدة فيما يتعلق بانتشار العنف وغياب الأمن في المجتمع المصري. ومن ثم فقد تمكن القليل من الأحزاب من تقديم مقترحات لسياسات صلبة وراسخة تتعلق بالأمن والعنف في مصر ما بعد الثورة .

وقد أكدت الأحزاب الدينية كحزبي النور، والحرية والعدالة، والأحزاب الأخرى التي تتبنى قيما دينية كحزب التحرير والتيار المصري وشباب الإخوان المسلمين، على أسباب ثقافية وأخلاقية للعنف المجتمعي، مع درجات مختلفة من الاعتراف بالجزور الهيكلية للعنف. وقد أنكروا تراجع القيم الدينية وسط الشعب المصري، وألقوا اللوم على عاتق التعليم الديني والمعرفة المحدودين كمحركين رئيسيين للجريمة والعنف. وصاحب ذلك التأثير السلبي والمتزايد للقيم الغربية، مؤكداين على الخصوصية الثقافية لمصر. إن تحليلهم مزج ملاحظات أخلاقية وطبقية ترى الفقر والبطالة أسبابا للتراجع الأخلاقي وبالتالي للعنف، ووربط الطبقات الفقيرة بالفساد الأخلاقي والعنف.

أما أحزاب اليسار والوسط فقد مالت أكثر للتركيز على الأسباب الهيكلية للعنف، مثل حالة عدم المساواة الاقتصادية، التفاوت الطبقي في المناطق الحضرية، الفساد ومحدودية الحصول على الخدمات الاجتماعية وبالتالي أكدوا على أهمية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كوسائل لضمان الأمن. ومع ذلك، فقد ظهرت تفسيرات طبقية للعنف المجتمعي، حيثل الربط بين العنف والفقر و ما يسمى "العشوائيات" موجودا مع التأكيد على الافتقار للتعليم وثقافة العنف التي تنتسب بها المجتمعات الحضرية الأكثر فقرا.

أما فيما يتعلق بأشكال معينة من العنف، كالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، اشتملت رؤى الأحزاب السياسية والحركات المختلفة على تشابهات كبيرة على الرغم من أنهم رأوا هذه الأشكال من العنف من زوايا مختلفة، حيث ارتبطت في بعض الحالات بأسباب فردية ونفسية، وفي غيرها بعوامل اقتصادية أو بتأثير الخطاب الإسلامي على النساء. فسرت كل الأحزاب العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والعنف الجنسي بأن أسبابها ترجع لعوامل خارجية عن مجموعاتهم بإلقاء المسؤولية على أفراد آخرين، أو صعوبات اقتصادية غير محسوسة أو بالتأكيد على دور الحركات الإسلامية. وتم ذكر القليل عن الهيكل العام الأبوي وممارسات المجتمع المصري وبتقاسمها أغلبية الفصائل السياسية، كذلك دور الذكورية في إنتاج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

وتم اعتبار الممارسات الأمنية البديلة عموماً ذات تأثير سلبي أو محدود في تقليل العنف المجتمعي. وتم اعتبارها ذات تأثير إيجابي فقط عندما كانت آلية ضغط على الدولة للمطالبة بقدر أكبر من الأمن والحقوق. بشكل عام، اعتبرت الأحزاب السياسية والحركات التي تمت مقابلتها الأمن كمسئولية من مسؤوليات الدولة. يستثني من هذا حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الذي ترجم هذه المخاوف إلى مقاربة من القمة إلى الأسفل، حيث تم التشديد على دور الدولة في ضمان الأمن والأمان المجتمعي، من خلال النظام التعليمي أو ضوابط قانونية أخرى تضمن تطوير مجتمع أكثر أماناً. بتركيزهم على مسؤولية الدولة أو الفرد، أهمل ممثلو الأحزاب المختارة النظر إلى الديناميكيات المجتمعية التي تتسبب في العنف المجتمعي، مثل الفروق الاقتصادية، عدم المساواة بين الجنسين أو قضايا الهوية والمواطنة. ومن هذا المنطلق فقد قاموا بتقديم تحليلاً قاصراً لكيف يمكن للقيم الأبوية، العنصرية، الطبقية أو الطائفية إنتاج المزيد من العنف. إن غياب تغيراً ملحوظاً في خطاب الأحزاب السياسية منذ عام 2012 يبين تحليلهم القاصر لآليات العنف المجتمعي.

أما فيما يتعلق بآراء الأحزاب السياسية عن العنف المجتمعي والأمن، توجد ملاحظة واحدة مهمة، حيث قدم هذا التقرير الخطاب الرسمي للأحزاب والحركات السياسية عن العنف والأمن بناءً على مقابلات مع ممثل أو اثنين عن كل حزب، الغالبية منهم كانوا رجالاً متقدمين في السن. لوحظت فجوات في بعض الحالات بين المعلومات المتاحة على صفحات الانترنت الرسمية لهذه الأحزاب وبين الخطاب الذي تحدث به الممثلون، ما يكشف لنا شيئاً عن التنوع الفكري داخل الأحزاب السياسية. بالتالي قد يفيد هذا الموضوع في إجراء أبحاث أخرى عن الرؤى المختلفة داخل الأحزاب السياسية وعلاقتها بخطوط العمر والنوع الاجتماعي.